آذار/ مارس 2016 | رقم 1

التحالف النسوى للقيادة الأمنية

مكافحة التطرف عبر تعزيز الحقوق والسلام والتعددية

حقائــقُ مقلِــقة،
حكَمٌ اســتثنَـائية

رأي المرأة بشأَن التطرف العنيف والتدخل الأمني

ملخص حول السياسات والممارسات بشأن تخفيف حدة التطرف ودفع التنمية المستدامة

حقائقُ مقلِقة،
حِكَمٌ استثنائية

رأي المرأة بشأن التطرف العنيف والتدخل الأمني

كتابة
سَنام نَراغي أندرليني

بمشاركة:
جولين شومَيكَر
مَليندا هولمز
ستيفاني بريتسمان
رَنا عَلاّم

يستند هذا التقرير إلى المشاورات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 بمشاركة أكثر من 70 امرأة ناشطة في مجال السلام وحقوق المرأة من 15 بلداً.

يهدف التحالف النسوي للقيادة الأمنية (وَصْل)* إلى الجمع بين ناشطي وناشطات السلام وحقوق المرأة، والمنظمات والشبكات المنخرطة بفاعلية في منع التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية، بهدف تمكين التعاون المنهجي والستراتيجي.

يحظى شركاء (**وَصْل**) بخبرة كبيرة في:

- تقديم رؤى بديلة ومحو الأمية الدينية.
- إعادة التأهيل واجتثاث التطرف.
- إصلاح القطاع الأمني وتوفير التدريب.
- دعم حقوق الانسان والمساواة بين الرجال و النساء.
- بناء قدرات المجتمع والتصدي للمظالم من خلال البرامج الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز ثقافة السلام والمواطنة الفعالة.

* **وَصْل**، تعني الربط أو الاتصال في اللغات العربية والفارسية والأوردو.

يسرنا أيضاً أن نتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة التالية أسماؤهم لدعمهم وَصل، ولمساهمتهم في إطلاق هذه المبادرة:

السيدة غيسو جَهانغيري
المدير التنفيذي، أرمانشَهر، *OPEN ASIA*، أفغانستان.

السيدة نالا علي
عضو سابق في مجلس امناء جمعية الأمل العراقية، العراق وباحثة في قضايا بناء السلام و تحويل النزاعات

السيدة عبير حاج ابراهيم
مؤسس مبادرون، المواطنون الفاعلون في سورية

السيدة هامستو ألآمين
ناشطة في الجندر، نيجيريا

د. زيبا مير حوسيني
استاذ باحث مشارك في جامعة لندن وعضو مؤسس لحركة مساواة العالمية من أجل المساواة والعدالة في الأسرة المسلمة، المملكة المتحدة

السيدة سَجدة موغال أوبي
مدير JAN Trust، المملكة المتحدة

السيناتور المحترمة أوبينا جافر
مجلس الشيوخ الكندي، ورئيس مجلس إدارة **الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني** (ICAN)، كندا

السيدة شارين غوكال
مدير جمعية تحدي الأصوليات الدينية، وجمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID)، كندا.

السيدة روزا إفتخاري
مدير البرامج في معهد صحافة الحرب والسلام (IWPR)، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كارن راين
مستشار أقدم في حقوق الانسان/ مركز كارتر، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة سوزان تاماسابي
عضو مؤسس ومدير منطقة الشرق الأوسط، **الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني** (ICAN)، الولايات المتحدة.

السيد رودولفو دومينكيز
محامٍ متخصص في حقوق الانسان، الجمعية المدنية للعدالة وحقوق الإنسان والجندر، المكسيك.

السيدة نيكا سعيدي
متخصصة في سياسات الجندر والعمليات السياسية وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، الولايات المتحدة الأمريكية.

شكر وتقدير

نود أن نتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة الآتية أسماؤهم، لمراجعتهم القيِّمة للتقرير: السيدة سيندا كولينز آرسينو، عضو مجلس الأمناء، One Earth Futures؛ د. سيلا إيلورثي، مؤسس مجموعة أوكسفورد للبحوث (ORG)؛ د. كاثلين كويناست، مستشار أقدم في الجندر، USIP؛ السيناتور موبينا جافر، رئيس مجلس إدارة ICAN؛ السيدة دييا خان، مؤسس Fuuse؛ السيدة كايتلين كرافبوشمان، مؤسس Women@The Table؛ السيدة مارا ماريناكي، مستشار أول في الجندر، EEAS؛ السيدة كابريال ريفكيند، مدير برنامج Oxford Process لدى ORG ؛ السيدة نيكا سعيدي، متخصصة في سياسات الجندر والعمليات السياسية وبناء السلام، UNDP؛ السيدة ماريتا سورهايم – رينسفيك، منسقة شؤون المرأة والسلام والأمن لدى وزارة الخارجية النرويجية ؛ السيد ديلان فان لوفن، محلل في شؤون مكافحة التطرف العنيف، Search for Common Ground.

كما نتقدم بالشكر إلى شركائنا المتعددين الذين ساهموا بأفكارهم ورؤاهم حول كيفية منع التطرف وتنمية السلام والحقوق والتعددية. جَرَت المشاورات التي أدت إلى هذا التقريربرعاية Chatham House Rules لحماية السيدات والسادة المشاركين. وقد تم حجب أسماء معظم المساهمين، ماعدا التالية أسماؤهم:

السيدة ندوى الدوسري،
Project on Middle Eastern Democracy (POMED)، اليمن.

السيدة خديجة العرفاوي
باحثة وناشطة نسوية، تونس.

السيدة فيساكا داراماداسا
رئيس مجلس إدارة جمعية ضحايا الحرب (AWAW)، سريلانكا.

السيدة شهرزاد مغربي
منتدى المرأة الليبية، طرابلس، ليبيا.

السيدة مُسَرّات قديم
المدير التنفيذي، PAIMAN Alumni Trust، باكستان.

"قضينا 15 سنة في مجال سياسات مكافحة الارهاب، ولكن دون جدوى"

- ناشطة نسوية باكستانية

تهديدات أمنية مشتركة

برز التطرف العنيف كإحدى أكثر التهديدات الأمنية العالمية أهمية في عصرنا. حيث يواجه حوالي 120 بلداً في جميع أنحاء العالم خلال عام 2016، مخاطر التعرض للتطرف العنيف.[1] فالأفكار المغروسة في الهويات الدينية والعرقية والقومية، والنامية على نحو متزايد، تهدد الطبيعة التعددية للمجتمعات، ومن شأنها إذا تركت لحالها أن تهدد التماسك الاجتماعي في كثير من الدول. إدراكاً منه لتعقد هذه القضايا، قام المجتمع الدولي عام 2015 بقيادة الولايات المتحدة بتسليط الضوء على مكافحة ومواجهة التطرف العنيف (P/CVE) باعتباره قضية تحتل الأولوية في السياسة العالمية. كما أصبحت الأضواء تُسلَّط على تحليل النوع الاجتماعي (الجندر) وأنشطة المنظمات التي ترؤسها المرأة على الصعيدين العالمي والمحلي.

لأسباب وجيهة كانت جماعات حقوق المرأة في الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط تحذر من نمو التطرف منذ مايقرب من ثلاثة عقود. وكانت هذه الجماعات أول من لاحظ وتحمل وطأة القوى الرجعية، التي تقف على النقيض من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية. وقد قامت على الصعيد الدولي، منظمات كجمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID) بقيادة البحوث وتحليل هذه القضايا طيلة السنوات العشر المنصرمة.[2]

[1] العرض التقديمي لماغنوس رانستورب في الاجتماع الدولي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع التطرف العنيف وتعزيز التنمية الشاملة والتسامح والتنوع. أوسلو، النرويج (16 مارس 2016).

[2]

المحتويات

شكر وتقدير	4 – 5
تهديدات أمنية مشتركة	7
1. وجود مجتمع مدني حيوي، أمر جوهري لمنع التطرف	14
2. سُلطة الشرطة وإمكانيتها	20
3. الميليشيات وعسكرة المجتمع	26
4. تدخلات الأمن الدولي: الفجوة بين النوايا والنتائج	39
الاستنتاجات	50
ملحق 1: مدخل إلى التحالف النسوي للقيادة الأمنية	52
ملحق 2: بيان "إعلان تأسيس تحالف نسوي لمواجهة التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية"	57

يغطي هذا التقرير أربعة مجالات رئيسية هي: (1) المخاوف الأمنية التي تعتري المدنيين ومنظمات المجتمع المدني (2) التجارب والعمل مع الشرطة المحلية (3) استقطاب الميليشيات والتجارب المتعلقة باجتثاث التطرف (4) وجهات النظر بشأن الوجود الدولي على الصعيدين العسكري والأمني . وقد أظهرت النتائج الانتقادات الشائعة والمشتركة لمفهوم وسياسات وممارسات مكافحة ومواجهة التطرف العنيف (P/CVE) والتوصيات العملية للمجتمع الدولي حول كيفية دعم الحلول الأهلية والعمل بشكل فعال مع النساء صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

لمحة عن المبادرات الأساسية الخاصة بسياسات بمكافحة التطرف العنيف (P/CVE)

✓ **تطرقت قِّمة البيت الأبيض الخاصة بمكافحة التطرف العنيف والتي انعقدت في شباط/ فبراير 2015 إلى أهمية دور المرأة والنوع الاجتماعي (الجندر) في مواجهة التطرف**. وبهدف توسيع نطاق النقاش والرد على تصاعد التطرف برؤية تتجاوز الحدود الضيقة لمناهج مكافحة الارهاب المستندة على التوجهات العسكرية والأمنية، ركزت القمة على الحاجة إلى الاستجابات الاجتماعية – الاقتصادية، وشجعت الدعم للممارسات المبتكرة من قبل المجتمع المدني والشباب والنساء. كما أشارت إلى أهمية مراعاة منظور الجندر في تحليل الجماعات التي تثير أو تخفف التطرف.[4] (يتبع في الصفحة التالية)

[4] تعطي هذه الوثيقة " قمة البيت الأبيض حول مكافحة التطرف العنيف" لمحة عامة عن التطورات السياسية الرئيسية:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/18/fact-sheet-white-house-summit-counteringviolent-extremism

في السنوات الأخيرة وضعت المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات المجتمعية النسوية في العراق وسوريا وباكستان، وغيرها أساليب مبتكرة للتصدي للإيديولوجيات المتطرفة والممارسات العنيفة من قبل كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجتمعاتهم.

ورغم التضييق المتزايد في المجال العام وتناقص الموارد عبر المناطق المتأثرة، تمكنت المنظمات النسوية من إيجاد السبل لإشراك هؤلاء اللاعبين، وإقصاء المنغمسين في التطرف، ومنع تجنيد الذين هم عرضة لإغراءات الحركات المتطرفة. وبالعمل من الجذور محلياً ودولياً، صِرنَ يتمتعنَ بمصداقية كبيرة وقدرة على التصدي للمشاكل ووضع الحلول. إنهن يفهمن تعقيدات التحديات والحاجة إلى مناهج واسعة متعددة القطاعات، تعالج قضايا قطاعات الأمن والتنمية الاقتصادية وإصلاح التعليم.، وغيرها.

هذا التقرير هو الأول من سلسلة التقارير الخاصة بالسياسات، تم إعداده من قبل التحالف النسوي للقيادة الأمنية (وَصْل) مستنداً إلى المشاورات التي جرت بمشاركة أكثر من 70 امرأة ناشطة في مجال السلام وحقوق المرأة من 15 بلداً عبر الشرق الأوسط وآسيا[3]. ويكشف هذا التقرير عن خبراتهن ووجهات نظرهن حول الأبعاد الأمنية لأجندة مكافحة ومواجهة التطرف العنيف (P/CVE) ويعطي دروساً مهمة تفيد السياسات والتدخلات الدولية والوطنية. ويلمس التقرير كذلك جهودهن الذاتية في مواجهة الجهات العسكرية والأمنية الحكومية وغير الحكومية.

[3] جَرَت المشاورات التي أدت إلى هذا التقرير برعاية Chatham House Rules لحماية السيدات والسادة المشاركين، وقد تم حجب أسماء معظم المساهمين.

- **تدعو خطة العمل التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف إلى "دعم إنشاء شبكات إقليمية وعالمية للمجتمع المدني والشباب والمنظمات النسوية والزعماء الدينيين لتمكينهم من تبادل الممارسات والخبرات الجيدة بغية تحسين العمل في مجتمعاتهم وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان"**. تستشهد الخطة بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة كقوة حاسمة لتحقيق سلام دائم، وتؤكد على الحاجة إلى ضمان عدم تأثير الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف سلباً على حقوق المرأة، وذلك من خلال: (أ) تعميم وجهات النظر بشأن النوع الاجتماعي (الجندر)، (ب) الاستثمار في مجال البحوث التي تراعي الفروق بين الجنسين وفي جمع البيانات حول دور المرأة في التطرف العنيف، (ج) شمول النساء والفئات المهمشة الأخرى بالعمل في الأجهزة الأمنية وفرض القانون، (د) بناء قدرات المرأة ومنظمات المجتمع المدني الخاصة بهدف إعدادهم للمشاركة في جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالتطرف العنيف، (هـ) ضمان ذهاب جزء من الأموال المخصصة لمعالجة التطرف العنيف إلى المشاريع المعَّدة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة أو تمكينها.[7]

- **يدعو مجلس الأمن الدولي بقراره المرقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن في كانون الأول/ ديسمبر 2015 إلى إشراك فعلي للشباب في عملية تنمية السياسات العالمية**. ويستشهد القرار بالتقاطع مع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب، ويهدف إلى إعادة إعداد الشباب كشركاء في السلام والأمن، لا لمواجهة التهديدات فقط كما كان سائداً في السابق.[8]

[7] للاطلاع على النص الكامل لخطة الأمين العام للأمم المتحدة للعمل على منع التطرف العنيف:
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/674

[8] للاطلاع على النص الكامل لمجلس الأمن الدولي القرار رقم 2250:

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2250(2015)

- ✓ **في حزيران/ يونيو 2015، دعا المؤتمر الأوروبي بشأن مكافحة التطرف العنيف إلى دعم الشبكات النسائية**. وبالتركيز على أنشطة الشباب والمرأة، خلُصَت القمة إلى ضرورة تحسين التواصل والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء.[5]

- ✓ **وأكد قرار مجلس الأمن رقم 2242 الذي تم اعتماده في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 على الحاجة الملِّحة لقيادة المرأة ودعم إشراك المنظمات النسائية في وضع الاستراتيجيات وتطوير البرامج الهادفة إلى مواجهة التطرف**. كما حثَّ القرار "الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على ضمان مشاركة وقيادة المرأة والمنظمات النسائية في وضع استراتيجيات خاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ... بما في ذلك السُبل الممكنة للتصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وتقديم رؤية مختلفة والتدخلات المناسبة الأخرى، وبناء قدراتهن على القيام بذلك بشكل فعال، بما في ذلك التصدي للظروف المساهمة في انتشار الإرهاب والتطرف العنيف من خلال تمكين المرأة والشباب والقيادات الدينية والثقافية" ودعا التقرير كذلك إلى "تمويلٍ كافٍ وإضافي من قبل الأمم المتحدة لمواجهة أبعاد الجندر ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ..."[6]

[5] أنظر: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/09/247449.htm

[6] للاطلاع على نص القرار:
http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2242.pdf

التطرف، هو عندما تتحول معتقدات الشخص من تقليدية نسبياً إلى راديكالية متطرفة تسعى إلى إحداث تغيير جذري في المجتمع. هذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً، ولا يعني جنوح هؤلاء الناس نحو العنف... كما أن الغُلّو في الدين والتمسك بالمعتقدات المنحرفة لايندرج تحت ما يعرف بـالتطرف العنيف.[10]

التطرف الديني، يُعرَّف بأنه فرض التفسيرات الصارمة للدين على الآخرين عن طريق الإكراه الاجتماعي أو الاقتصادي، أو القوانين أو العنف وعدم قبول الآخر. وعادة ما يصاحب هذا التعريف تعريفات مستمدة من السياق الثقافي أو الديني أو القومي أو العرقي أو الطائفي، والتي تحرك الأهالي في المجتمعات الإقصائية الذكورية وغير المتسامحة. إن نسبة صغيرة من المحافظين المتدينين يمكن اعتبارهم متطرفين وفق هذا المفهوم. واستخدام العنف كوسيلة لأغراض دينية هو سمة من سمات بعض الحركات المتطرفة، وليس كلها.[11]

التطرف العنيف، هو تلك المعتقدات والتصرفات التي يمارسها مؤيدوا أو مستخدموا العنف لتحقيق أهداف أيديولوجية أو دينية أو سياسية. ويشمل ذلك، الإرهاب وغيره من أشكال العنف ذات الدوافع السياسية والطائفية. فكل أشكال التطرف والعنف تسعى لإحداث التغيير باستخدام الترهيب وليس بالوسائل السلمية.[12]

---

[10] الحكومة الأسترالية لديها واحد من أكثر التعاريف إيجازاً، فقد عرَّفت التطرف العنيف بأنه: "معتقدات وتصرفات الناس الذين يؤيدون أو يستخدمون العنف لتحقيق أهداف أيديولوجية أو دينية أو سياسية". لتفاصيل أكثر انظر: https://www.livingsafetogether.gov.au/aboutus/Pages/what-is-violent-extremism.aspx

[11] ICAN "التطرف كظاهرة: الآثار المترتبة على المرأة والتنمية والأمن في / منطقة آسيا والشرق الأوسط" 2014.

[12] https://www.livingsafetogether.gov.au/aboutus/Pages/what-is-violent-extremism.aspx

يشّكل الاتفاق على تعريف مشترك لمصطلح "التطرف العنيف" تحدياً بحد ذاته:

"التطرف العنيف ظاهرة متنوعة، ليس لها تعريف واضح. ظاهرة ليست جديدة، ولا تقتصر على منطقة معينة أو جنسية بذاتها أو معتقد واحد. بيد أنه في السنوات الأخيرة، قامت الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وبوكو حرام بتشكيل تصوراتنا عن التطرف العنيف في شكل واحد، وحَسَمت الجدال حول كيفية مواجهة هذا التهديد. إنّ رسالة الجماعات الإرهابية بكل ماتتضمنه من تعصب ديني وثقافي واجتماعي – أدت إلى عواقب وخيمة بالنسبة للكثير من مناطق العالم".[9]

- الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون

[9] مقتبس من خطة العمل التي وضعها الأمين العام لمنع التطرف العنيف، انظر السابق.

فاقمت عمليات القمع الجديدة من التحديات التاريخية في هذه الدول بعد أن تم إضعاف المجتمع المدني بفعل الأنظمة القمعية على مدى عقود من الزمن.[13] ففي تونس، وإثر ثورة عام 2011، تعرضت النساء للتهديد بشكل متزايد وعلناً بسبب لباسهن ومشاركتهن في المظاهرات. تقول إحدى الباحثات التونسيات: "بدأ الإسلاميون باتخاذ خطوات من شأنها إعداد البلاد للقبول بتدخل الشريعة في تنظيم حياة الناس. ولّم تلقَ التحذيرات بشأن خطورة تدريب الميليشيات آذاناً صاغية". أما في العراق وأفغانستان، فإن المنظمات الدولية لم تخصص قدراً كافياً من الموارد لتقوية المؤسسات المحلية، رغم اعتماد هذه المنظمات على الجهات المحلية لتنفيذ البرامج الموضوعة. وحالياً حتى هذه المجالات مغلقة. الحكومات من مصر إلى تركيا تغلق كل فسحة لجماعات حقوق الإنسان والمرأة.[14] يتذرع البعض بأن المنظمات غير الحكومية عميلة لقوى أجنبية وتشكل تهديداً للأمن القومي. ولقد سَنَّت الكثير من الدول قوانينَ لتقييد الحصول على منح خارجية، أو لدعم المنظمات السائرة في خط الدولة.[15] لايمكن محو التطرف العنيف في ظل دولة صارمة استبدادية تحظر المعارضة والتعددية في التعبير والأفعال.

الصحفيين والمدونين والنشطاء تحت تهديد مستمر بالاعتقال أو الهجوم عليهم من قبل القوات الحكومية وغير الحكومية. في ليبيا مثلاً، تم اغتيال عدد من الناشطات؛ أبرزهن سلوى بو قعيقيص التي قتلت برصاص مسلحين في بلدتها بنغازي بتاريخ 25 حزيران/ يونيو 2014 بعد فترة وجيزة من إدلائها بصوتها في الانتخابات البرلمانية الليبية.[16]

---

[13] أنظر سارة مندلسون "لماذا تستهدف الحكومات المجتمع المدني وما الاستجابة التي يمكن القيام بها " مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (أبريل 2015).

[14] " منظمات حقوق المرأة تشجب التمييز الممارس من قبل مجلس الدولة" ديلي نيوز مصر (9 فبراير 2016)

http://www.dailynewsegypt.com/2016/02/09/womens-rights-organisations-decry-discrimination-by-state-council/

[15] مشروع قانون مصري لاعطاء الحكومة صلاحية قبول أو رفض المنح الأجنبية و"تعليق أنشطة منظمات المجتمع المدني إذا كانت ترعى الأنشطة التي من شأنها أن تهدد الوحدة الوطنية أو التي تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة." انظر خالد حسن " مشروع قانون المنظمات غير الحكومية يثير جدلاً في مصر، "المونيتور (3 يناير 2016)،

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/01/ngo-bill-controversy-freedoms-egypt-parliament.ht

[16] بينيش أحمد، "يريد الناشطون المتأثرون بالمحامية الليبية الناشطة في حقوق الإنسان أن يعرفوا لماذا لم يتم التحقيق بمقتلها" Think Progress (28 حزيران/ يونيو 2015)، http://thinkprogress.org/world/2015/06/28/3674652/libya-salwabugaighis/

1. وجود مجتمع مدني حيوي، أمر جوهري لمنع التطرف

لكن مكافحة الإرهاب/ التطرف تُستَخدَم كذريعة لقمع القوى الديمقراطية والنشاط المدني

إنَّ وجود مجتمع مدني قوي ومنفتح أمر ضروري لصياغة رؤية إيجابية بديلة للمجتمع نحو منع التطرف. لكن الدول، ،بما فيهم حلفاء للولايات المتحدة واوروبا، تستخدم الحرب ضد الإرهاب والتطرف العنيف كوسيلة لقمع المنظمات غير الحكومية الشرعية، ووسائل الإعلام والجماعات السياسية المعارضة والأفراد الذين ينتقدون سياسات وإجراءات الدولة. فالحكومات تضيّق الخناق على القوى المعتدلة والحركات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه تزداد أعداد المتطرفين في الخفاء أو من خلال المؤسسات الدينية أو الشبكات الإجتماعية أو وسائل الإعلام. في طاجيكستان على سبيل المثال، أصبحت الحركات المتطرفة هي مصدر الأهالي الوحيد لتعاليم الاسلام والشريعة الاسلامية أو للتعبير عن المعارضة المشروعة ضد الدولة. من جهة أخرى أصبح فضاء الحرية يتناقص بالنسبة للمنظمات النسوية وقدرتها على توعية الأهالي حول المساواة والحقوق الأساسية للإنسان، أو حول الأفكار الدينية التي تدعو إلى الاحترام المتبادل والتعايش السلمي. وفي المقابل يملأ المتطرفون الفراغ، وينشرون أيديولوجية متعصبة خاصة بهم تتسم بعدم التسامح وبتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.

تستغل الحكومات مكافحة التطرف ذريعة للتضييق على المجتمع المدني. إن قيام الدولة بقمع النشاط المدني والمعارضة العلنية يغذي التطرف، ويقلّل من فرص تحقق الديمقراطية والاستقرار.

في العالم العربي، تضطر المنظمات النسائية إلى التعامل مع الموروثات السلبية لما يمكن أن يسمى بـ "نسوية الدولة" التي تبنتها الأنظمة السابقة. و في أعقاب ثورات 2011، تم استهداف المنظمات النسائية بشكل كامل من قبل الإسلاميين والمتطرفين الذين يساوون هذه المنظمات بالأنظمة السابقة أو المصالح الغربية والفجور.

حين تقوم الحكومات الغربية بتصوير مسألة تمكين المرأة وقدرتها على القيادة بشكل يعود بالفائدة على مصالحهم الأمنية ، فإنها بذلك تغذي خطاب الجماعات المتطرفة المعادية للمساواة بين الرجل والمرأة. كما أن صدور خطاب قوي عن مجلس الأمن بشأن أهمية المنظمات النسوية (كالقرار 2242) يعتبر قاصراً مالم يقترن بالموارد والضمانات الأمنية والاجراءات السياسية اللازمة لمشاركة فعالة للمرأة في محافل صنع القرار. والفشل في ذلك يعني أن الالتزام تجاه المنظمات النسوية محكوم بمصالح جيو – سياسية قصيرة الأمد، وبالتالي محو أي شكل من الضمانات يمكن للمرأة أن تتمتع بها في مواجهة أي رد فعل مضاد لنشاطها.

تركز جُلُّ الاهتمام المبكر بجماعات مكافحة ومواجهة التطرف العنيف (P/CVE) على قضايا المرأة، وخصوصاً الأمهات باعتبارهن مخبرات موثوقات عن التطرف. هذا التحليل الأحادي الجانب يحول المرأة إلى أداة ويعرِّضُ سلامة الناشطات للخطر. وفي الوقت ذاته، وكإجراء آخر ضمن الجهود الرامية إلى الحد من تمويل التطرف، وضعت العديد من الحكومات قيوداً مالية تجعل حصول المنظمات غير الحكومية المحلية على المنح المالية الدولية أمراً بعيد المنال. والمنح الموجودة بالفعل غالباً ما تكون مخصصة لمشاريع قصيرة الأجل ولا تغطي التكاليف الأساسية، الأمر الذي يضع العراقيل أمام العمل بمرونة أو يجعل المشروع مستداماً من الناحية المالية.

قامت الحكومة وقوات الأمن في مصر إما بإغلاق المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، أو بتهديد الأفراد والحد من قدرتهم على التجمع أو التحدث أو العمل بشكل جماعي. في 17 شباط/ فبراير 2016، أغلقت محافظة القاهرة مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب بسبب عمله خارج سيطرة الدولة وقيامه بنشر تقارير عن التعذيب في مصر.[17] ويعتبر هذا التصرف من الحكومة هجمة مباشرة ضد العاملين في مجال حقوق الإنسان.

إضافة إلى ماسبق، فإن للاضطرابات والتوترات الحاصلة في المنطقة والتي تسببت في نزوح جماعي لملايين البشر، تأثيرها على منظمات المجتمع المدني المحلية. ففي ظل انعدام الأمن الاقتصادي ومخاطر التعرض للنفي، يكافح الناشطون من أجل مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية على الرغم من القمع الممارس ضدهم من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية. ولاشك أن لذلك تقييداً لقدرة وحرية الناشطين والمنظمات على تنظيم أنشطة سلمية، فضلاً عن إغلاق الفضاء العام.

تحتل المنظمات النسوية صدارة المواجهة، دون دعم كافٍ

تبدو المشاكل أكثر تعقيداً بالنسبة للمنظمات النسوية. فهي عادة ما تضطر إلى التنقل عبر مسار ضيق للحفاظ على استقلالها وشرعيتها في مواجهة ضغط هائل من السلطات لاستمالتها. ففي الشرق الأوسط (والعالم كذلك) تقوم الحكومات بتأسيس وتمويل منظمات ظل غير حكومية خاصة بها تؤيد وتناصر توجهاتها القمعية بشأن الحقوق.[18]

[17] قرار مصر بإغلاق مركز النديم. المنظمات غير الحكومية تتعهد بالرد، الشوارع المصرية (22 فبراير 2016) http://egyptianstreets.com/2016/02/22/egypts-decision-to-shut-down-el-nadeem-center-final-ngo-vows-tofight-back/

[18]

3. زيادة الدعم التقني اللازم لتوسيع محافل المجتمع المدني وإيصال صوته، بما في ذلك:

أ. بناء قدرات الصحفيين وإعدادهم لكي يكونوا قادرين على تغطية الأنشطة المتعلقة بالحقوق والسلام بشكل فعال،

ب. دعم ماهو موجود من منصات النساء من أجل تبادل المعرفة ووجهات النظر حول التطرف العنيف داخل الدول والقطاعات ومن خلالها (وخاصة أعضاء البرلمانات) لتعميق النقاش بإدراج أبعاد الأمن الإنساني والمتعلق بالنوع الاجتماعي (الجندر).

4. تقديم الدعم اللوجستي والمالي لفعاليات المجتمع المدني، بما في ذلك:

- تقليص الحواجز أمام الشبكات العالمية و– الاقليمية (كسياسات التاشيرة المرهِقة)،
- ضمان ذهاب التمويل إلى منظمات المجتمع المدني المستقلة وذات المصداقية وخاصة المجموعات التي تقودها النساء.

توصيات لدعم فعال للمجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف (P/CVE)

1. تحسين تحليل السياق من خلال التشاور مع المجتمع المدني لا سيما المجموعات النسائية بهدف:

- تحديد حالات ازدياد القمع وانتهاكات حقوق الانسان كإشارات تحذير ضد التطرف،
- تحديد منظمات المجتمع المدني المستقلة وذات المصداقية،
- توفير المزيد من الدعم للقوى المحلية المؤيدة للسلام وللحقوق.

2. تقديم الدعم السياسي للناشطات من خلال:

- إظهار التضامن مع المنظمات المحلية العاملة على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف عن طريق تعزيز الحقوق والسلام والتعددية،
- طلب التوجيه والإرشاد من المنظمات المحلية المستقلة لضمان ملاءمة مناهج المشاركة للسياق المحلي وعدم إلحاق الضرر بالمجتمع المدني والناشطات على وجه الخصوص،
- التحدث علناً ضد القمع ومساءلة الحكومات عن القمع وفشلها في دعم الأنشطة المتعلقة بالحقوق والسلام. وعلى وجه الخصوص، إشراك الدول والقادة غير الغربيين وحثهم على إبراز القيمة الاستراتيجية للمجتمع المدني الحيوي، وضمان حماية الناشطين.

أما في مصر، كما هو الحال في مناطق أخرى، يشكو العديد من الحصانة التي يحظى بها رجال الشرطة. ولقد ازدادت الأحوال سوءاً في مصر منذ تولي النظام الحالي الحكم. تقول إحدى الناشطات في مجال حقوق الإنسان: "عناصر الشرطة لا يكترثون بما يفعلون، لأنهم واثقون من عدم تعرضهم للمساءلة والعقاب". لا توجد رقابة على سلوك رجال الشرطة ولا آليات داخلية لمعاقبة من ينتهك القانون منهم. ورغم اتهام الشرطة المصرية بأنواع عديدة من التهم منها الفساد والإغتصاب والمعاملة الوحشية والتعذيب وغيرها من الجرائم، إلاّ أن العدالة غائبة تماماً. في 12شباط/ فبراير 2016 احتشد الآلاف من الأطباء المصريين في القاهرة احتجاجاً على إفلات الشرطة من العقاب، وهو أمر نادر الحدوث منذ تشديد قوانين منع التظاهر، بعد الاعتداء على طبيبين في المستشفى. ورغم دعوات نقابة الأطباء المصرية لمحاسبة ضباط الشرطة المتورطين، إلاّ أنه لم تتخذ أية إجراءات ضدهم.[20] هذه التجاوزات تسببت في اندلاع أشكال من المقاومة العنيفة وغير العنيفة ضد أساليب الدولة القمعية.

المفقود في المساعدة الأمنية: حقوق الإنسان والمساءلة والتدريب على الجندر

يوفر المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تمويلاً مهماً لتوفير التدريب والتجهيز والبرامج اللازمة لتعزيز قوات الشرطة (بالإضافة إلى المساعدات الأمنية العسكرية وغيرها) لجميع الدول المتضررة من الأزمات والتطرف. وقد خصصت الولايات المتحدة عام 2016، بموجب القسم 1206 من قانون تفويض الدفاع الوطني أكثر من 340 مليون دولاراً لدعم قوات الجيش والشرطة الأجنبية في تحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب.[21]

[20] "الآلاف من الأطباء المصريين يتظاهرون احتجاجاً على وحشية الشرطة" رويترز (12 فبراير 2016)، http://www.reuters.com/article/us-egypt-protests-police-idUSKCN0VL21O

[21] Security Assistance Monitor "مساعدات الجيش والشرطة حسب الدول" http://www.securityassistance.org/data/country/military/Section%201206%20Train%20and%20Equip%20Authority/2010/2017/is_all/Global (Accessed February 10,2016)

2. سُلطة الشرطة وإمكانياتها

تحتل قوات الشرطة الخطوط الأمامية في مواجهة العنف ومقارعة المتطرفين. وقد لاحظت النسوة المشاركات، أنه كلما قامت الشرطة بالحفاظ على الأمن وحظيت بثقة الأهالي، انعكس ذلك إيجابياً على المجتمع. إلاّ أنه من الملاحظ افتقار قوات الشرطة إلى الموارد أو ضلوعها في نشر العنف والظلم في المجتمع، الأمر الذي من شأنه إذكاء نار التطرف. يسلط الموضوع التالي الضوء على تجارب المنظمات النسوية إزاء ممارسات قوات الشرطة في بلدانهن.

في العراق وأفغانستان، يدرك الرجال والنساء المتطوعون في سلك الشرطة أنهم بتطوعهم يصبحون هدفاً للمتطرفين. وبالرغم من ذلك ففى كثير من الأحيان يتم التعامل معهم كما لو كانوا "أقارب فقراء" فلا يحظون إلاّ بأدنى مستويات تدريب ويعملون في ظروف عمل سيئة وبموارد محدودة، فضلاً عن تدني الأجور وقلة المعدات، مقارنة بالمسؤوليات الضخمة التي تُلقى على عاتقهم. وليس غريباً أن نسمع عن ضباط شرطة يعملون لأشهر عديدة دون أجر، كما حدث في ولاية كُندُز فى أفغانستان مثلاً عندما سيطرت حركة طالبان على المدينة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015.[19] هذه العوامل تساهم في ارتفاع معدلات الفساد والفرار من الخدمة بالنسبة لقوات الشرطة في أفغانستان.

[19] سوني إنجل راسموسن "الشرطة الأفغان يعانون بعد اكتشاف الرقابة الأمريكية لثغرات في بيانات الرواتب" الجارديان (12 يناير 2015) http://www.theguardian.com/world/2015/jan/12/afghanistan-police-payroll-data-watchdog-report

يثير تهميش حقوق الإنسان أو النوع الاجتماعي (الجندر) قلق العديد على أصعدة عدة. حين قامت الثورة التونسية عام 2011، استخدمت الحكومة الشرطة أداة للقمع. وبطبيعة الحال انخفضت ثقة الأهالي وخاصة الشباب بالشرطة و ارتفعت نسبة الخوف لديهم. شجعت الثورة الجمهور، وتلى ذلك وقوع اشتباكات. ثم تدفقت الأموال والمساعدات التقنية على تونس في أعقاب الثورة من الجهات الدولية الداعمة للأمن، ما عزز من قدرات الأمن والاستخبارات والشرطة. مع ذلك، لم يشهد التونسيون سوى أدلة قليلة على احترام حقوق الإنسان والحماية والخدمات ودمجها مع قطاع الأمن، وكان التبرير هو عدم توافر الوقت والفرصة لمثل هذا التدريب. تقول إحدى المدافعات عن حقوق المرأة: "في الحقيقة ازداد الوضع سوءاً بالنسبة للمرأة. ففي السابق، لم تكن الشرطة تتعرض للنساء. أما بعد الثورة، وبعد ورود تقارير عن الاغتصاب وغيرها من أشكال الإساءة، فيبدو أن الشرطة تريد الانتقام من النساء. من أسباب فقدان الأمن هو تسلل الإسلاميين المتشددين إلى قطاعات مهمة في الحكومة". ونظراً لوجود مجالات كثيرة لحرية الرأي في البلاد، توصل التونسيين إلى معرفة الكثير من انتهاكات الشرطة عبر تقارير وسائل الإعلام.

أما في باكستان، فرغم أن قوات الشرطة يتلقون تدريبات على حقوق الانسان، إلا أنه نادراً ما يتم تطبيق ذلك التدريب أو رصد الانتهاكات كما يذكر الناشطون والناشطات المحليون. حيث مازالت حصانة أفراد الشرطة وإفلاتهم من العقاب تسبب الكثير من القلق. تدعي العديد من الهيئات الدولية أنها تقوم بدمج هذه القضايا ضمن سياسات وبرامج التدريب، لكن معاينة عن كثب تكشف عن عدم كفايتها، ما يفوِّت فرصة مهمة لإعادة توجيه الأجهزة الأمنية بما يؤدي إلى كسب ثقة الأهالي ويمنع أفراد المجتمع وخاصة الشباب من دعم الجماعات المتطرفة.

هذا فضلاً عن التمويل المنفصل لتوفير التدريب والتجهيز للعراق وسوريا، حيث تمت الموافقة على 715 مليون دولاراً و600 مليون دولاراً على التوالي، وكذلك صندوق دعم قوات الأمن الأفغانية بمبلغ 3,8 مليار دولار.[22] لكن تأثير المساعدة الأمنية يكاد لا يُذكَر، أو يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية مثلما شهدت العديد من المجتمعات المحلية، إذا لم يكن هناك تنسيق أو تركيز على الخدمات العامة أو حماية حقوق الإنسان.[23]

في العراق وأفغانستان مثلاً، ثبت تورط قوات الشرطة التي تم تدريبها دولياً، في الفساد والقمع والاعتداء الجنسي على النساء. وقد أكدت المقابلات التي أجريت مع عناصر القوات الأمريكية المتمركزة في أفغانستان أن الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال شائع لدى عناصر الشرطة الأفغانية المدربة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ما يمنع التدخل هو سياسة الحفاظ على علاقات جيدة.[24] هذه التجاوزات تنعكس سلباً على الدول التي قدمت المساعدة. والرسالة التي وصلت للمجتمعات المحلية، صواباً كانت أم خطأ، هو أن الجهات الدولية الفاعلة إما تتغاضى عن التصرفات العدوانية للشرطة التي تدربت على أيديها، أو أنها لا تهتم بأمن وسلامة الأهالي، ما يدفع حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة إلى استغلال تلك التصورات في إثارة العواطف واستمالة الأهالي.[25] ويخشى كثيرون من أن فساد قوات الشرطة المحلية الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة يدفع البعض إلى الانضمام إلى حركة طالبان أو على الأقل اختيار عدم التدخل في أنشطتها.[26]

---

[22] Security Assistance Monitor www.securityassistance.org

[23] "ارتباط البنتاغون بمراكز التعذيب العراقية "الجارديان (6 مارس 2013) http://www.theguardian.com/world/2013/mar/06/pentagon-iraqi-torture-centres-link

[24] جوزيف غولدشتاين: "طلب الحلفاء الأفغان من الجنود الأمريكيين تجاهل الاعتداءات الجنسية على الأولاد" نيويورك تايمز (20 أيلول/ سبتمبر 2015) http://www.nytimes.com/2015/09/21/world/asia/us-soldiers-told-to-ignore-afghan-allies-abuse-of-boys.html

[25] لمعرفة المزيد عن تقاطعات التطرف العنيف والفساد أنظر سارة جايس، لصوص الدولة (نيويورك: نورتون وشركاه، 2015).

[26] رايان غريم، "لماذا ستسقط أفغانستان بيد طالبان مرة أخرى. ليس للأسباب التي تظنها. "هافينغتون بوست (3 أكتوبر 2015)، http://www.huffingtonpost.com/entry/sarah-chayes-kunduz_us_56103348e4b0768127024d1b

3. إنشاء محافل مشتركة تجمع بين المجتمع والشرطة بهدف الحصول على ثقة ودعم المجتمع.

- دمج الشرطة المجتمعية والتفاعل مع المجموعات النسوية الناشطة في المجتمع المدني، ضمن مناقشات السياسات الدولية والحوار مع القادة المحليين،
- تشجيع الشرطة على استقطاب مجتمعاتهم المحلية لبناء الثقة من خلال ممارسة الأنشطة الاجتماعية والرياضية.

4. تقديم الدعم الفني اللازم لمشاورات مجتمع مدني مستدامة ومنهجية خلال صياغة وتنفيذ ومتابعة تدريبات الشرطة.

- دعوة منظمات المجتمع المدني المحلية لتوفير دورات تدريبية كلما أمكن ذلك (انظر حالة سري لانكا)،
- مشاركة المعلومات عن ممارسات الشرطة المجتمعية الأفضل إقليمياً ودولياً، ودعوة المجموعات النسوية لتبادل وجهات نظر المجتمع مع الشرطة،
- إشراك المجموعات النسوية والمجتمع المدني في عملية مراقبة وتقييم مستقلة، وخاصة العلاقة بين الشرطة والأهالي بشأن الأقليات والفئات المهمشة.

5. تقديم الدعم الفني والمالي الضروريين لمهنية وحرفية الشرطة.

- ضمان توفير الأجور والاستحقاقات في الوقت المناسب، والعمل والظروف المعيشية الكريمة التي تتناسب والدور المهني والمخاطر الشخصية المهمة،
- مساندة المجموعات النسوية للانخراط مباشرة مع القادة السياسيين والأمنيين والعسكريين والعمل على تحسين الشرطة و إتاحة الفرص لهم للمشاركة في الأنشطة الأمنية.

توصيات لتحسين سياسات وممارسات الشرطة

1. التشاور مع المجتمع المدني لضمان أن الشفافية وتقديم الخدمات وتوفير الحماية لجميع المدنيين هي مباديء توجيهية في إصلاح القطاع الأمني (SSR).

- خلال عملية تحديد المساعدات الأمنية، وتقييم الصعيد القطري وتاريخ علاقات الشرطة مع الأهالي عن طريق تحديد أصحاب المصلحة،

- التشاور لتحديد القضايا الحرجة وتعريف المجتمع المحلي بمسائل إدماج النوع الاجتماعي (الحساسية الجندرية) وحقوق الإنسان والمرأة والطفل في تدريب الشرطة، قبل وضع السياسات والبرامج،

2. التشجيع على تنفيذ آليات العدالة الداخلية بصورة شفافة وفعالة بغية إيصال رسالة واضحة عن عدم التسامح وضرورة العقاب لمن ينتهك القانون.

- وضع محاميي أو خبراء حقوق الإنسان في كل مركز للشرطة بقصد إبلاغ المسؤولين وتوجيههم،

- عدم تقييد جهود مراعاة النوع الاجتماعي (الحساسية الجندرية) في انخراط المرأة في سلك الشرطة. ويجب تدريب جميع الضباط تدريباً كافياً ومحاسبتهم دون تمييز،

- حماية حقوق المعتقلين بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحامٍ (وتوكيل محامٍ من قبل الدولة إذا لزم الأمر) قبل وقوع أي تداخل مع الشرطة (هذا مايطبق الآن في تونس، على سبيل المثال).

تتسرب العَسكرة بسهولة إلى عقول الشباب.وتنتشر من ثَمَّ في كل المجتمع. إثر إدراكه لخطر داعش، قام رجل الدين الشيعي العراقي آية الله العظمى علي السيستاني في حزيران/ يونيو 2015 بإصدار فتوى تحث الجميع الشيعة والسنة والمسيحيين على حمل السلاح والجهاد مؤقتاً ضد داعش حتى القضاء على تهديدهم.[27] بخصوص ذلك أوضحت ناشطة سلام عراقية من البصرة، أن الشبان والفتيان في سن المدرسة سارعوا لتلبية الفتوى، حتى بلغ عدد الذين تطوعوا 65,000 متطوعاً حسب التقديرات.[28]

[27] مصطفى الكاظمي، "هل السيستاني قادر على السيطرة على قوات الحشد الشعبي؟" المونيتور (12 مارس 2015)، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/03/iraq-sistani-righteous-jihad-fatwa-popular-mobilization.html#ixzz41m29qAM6

[28] وفقا لتقارير النشطاء الأرض ووسائل التواصل الاجتماعي، كلوي الخطيب، أحد مدوني هافينغتون بوست.

3. الميليشيات وعَسكَرة المجتمع

نالت وحشية تنظيم داعش وسيطرته على مناطق واسعة الكثير من الاهتمام. وكانت طلائع هذه الجماعة قد ظهرت بعد سقوط نظام صدام حسين حين كانت البلاد طافحة بالأسلحة التي تركها الجيش العراقي المنحل. في ليبيا كذلك، أدى سقوط القذافي إلى ظهور الميليشيات وأمراء الحرب. وبينما كان الليبيون يناضلون في سبيل تأسيس المجتمع المدني والديمقراطية واللاعنف، قام المجتمع الدولي بتجميد أصول البلاد معيقة بذلك الجهود الرامية لحكم ذاتي انتقالي. وسرعان ما ملأت القوى الإقليمية والدولية الفراغ عن طريق دعم الميليشيات بالسلاح والمال لتعزيز نفوذهم في هذا البلد الغني بالنفط. ذكر أحد الصحفيين الليبيين: "ليس غريباً رؤية شقيقين منضمين إلى ميليشيات متعارضة". كما تدفقت الأموال مباشرة إلى أيدي الشباب الفقراء وكذلك السجناء والميليشيات التي قامت بتجنيدهم.

أكثر مايقلق المرأة العراقية إضافة لداعش، هو بروز الميليشيات وعسكرة المجتمع. هناك فتوى بوجوب أن يحمل الجميع السلاح لمحاربة داعش باسم الجهاد ... هم يسيئون معاملة الأطفال العراقيين بتجنيدهم تحت راية الدين."

ـ ناشطة عراقية

في نيجيريا، الوضع خارج السيطرة وفقاً لنشطاء يعيشون في المناطق الشمالية من البلاد. فبوكو حرام، حركة متجذرة في القبلية والطائفية وأصبحت عملية متعددة الرؤوس متورطة في الجريمة والخطف والاغتيالات والسياسة. في آسيا كذلك، ميول الناس مثيرة للقلق. يشرح ذلك وزير سابق في حكومة جزر المالديف: "نحن لم نمتلك القنابل أبداً، بينما لدينا اليوم " فى اشارة لمخبأ خفي للأسلحة تم العثور عليه تحت الماء". الأسلحة تُباع، والجماعات المتطرفة تقوم بتجنيد الرجال والنساء من سكان الجزيرة البالغ عددهم 400,000 نسمة. وفي طاجيكستان، يتحول الكثير من المجرمين القابعين في السجون إلى متطرفين. يقول محامٍ متخصص في حقوق الانسان: "يدخل المرء السجن عن جريمة صغيرة، ويخرج منه متطرفاً يشق طريقه إلى أفغانستان". وبينما تشهد أفغانستان نمو تنظيم الدولة الاسلامية، أشار أحد المحامين الناشطين في حقوق الانسان إلى أن جماعة طالبان يبدون طيبّين مقارنة بتنظيم الدولة الاسلامية.

الأطفال، وعلى بروتوكولات مع اليونيسيف، إلاّ أنها تتجاهل ذلك.

بالحديث عن الميليشيات المرتبطة بالحكومة العراقية، يقول إحد صانعي السلام العراقيين: "إنهم يسيئون معاملة الأطفال الذين لاتتجاوز أعمار بعضهم العشر سنوات، ويتم تجنيدهم باسم الدين. وتعزى سهولة تجنيدهم إلى أن الأطفال لايملكون ثقافة دينية، مايجعلهم يصدقون مايسمعون". كما أن الكثير من عائلات الأطفال عادة ما يؤمنون بفكر الجماعات المتطرفة ويعتقدون أن أطفالهم سيكونون شهداء ويذهبون إلى الجنة. وكلما ساءت الأوضاع في المجتمع، سواء كان ذلك المجتمع قبلياً أو دينياً، عربياً أو غير عربي، فإنه ينشيء ميليشيا خاصة به. ويبقى السؤال هو: "والحال هكذا، ما الذي سيحدث بعد زوال داعش؟"

القصة نفسها تحدث في ليبيا. فعلى الرغم من الانتخابات التي جرت عام 2014، إلاّ أن النظام السياسي لا يزال معطلاً؛ إذ ليست هناك قيادة وطنية واحدة، وليس واضحاً من أين يتلقى أمراء الحرب والأحزاب السياسية الأوامر. كما يشكك نشطاء السلام الليبيون بالتدخلات الدولية: "إنهم [المجتمع الدولي] يحظرون بيع الأسلحة، لكن [الحكومات الأجنبية] بشكل فردي، تترك الأسلحة تتدفق من مصادر أخرى." إن حالة الإحباط من المجتمع الدولي واضحة على جبهات أخرى أيضاً. ورغم الاهتمام الحالي بدور المرأة في اجتثاث التطرف، يلقى النشطاء المحليون القليل من الدعم لجهودهم. "في عام 2011، قلنا أنه يمكن أن يكون للأمهات قوة فعالة في نزع سلاح الشباب، لكن المجتمع الدولي لم يستمع إلينا." وبحلول عام 2016، تشرذمت الميليشيات التي تدعم الأحزاب السياسية والقبلية المختلفة وانتشرت أكثر من السابق. واخترق المقاتلون الأجانب المرتبطين بالحركات المتطرفة الميليشيات المحلية، وأصبح لديهم المزيد من الأسلحة والمال، وانجذب الشباب إليهم. "إن أسهل شيء في ليبيا هو القتل" كما يقول كاتب أُجبِرَ على النزوح بعد استهدافه من قبل الميليشيات.

مع كل واقعة، يعزو الناشطون صعود الميليشيات إلى مزيج من الحكم الفاشل أو القمعي على المستوى الوطني، وتدخلات الجهات الدولية أو الإقليمية. ويعتقدون أن في نيجيريا مثلاً، لايمكن أن تنضم فئات مختلفة من الشباب والرجال إلى صفوف بوكو حرام، وأن يحملوا السلاح ويخرجوا عن القانون دون دعم سياسي وراءهم.

فضلاً عن ذلك، زادت الحكومة الظروف سوءاً، كما يتضح من التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لسنة 2016/2015 الخاص بنيجيريا.[29] وقد فشلت المحاولات الهادفة إلى إنشاء قوة عسكرية، لأنه كان من المستحيل التمييز بين الجناة من بوكو حرام وبين الأهالي. "ثم أصبح الجيش أسوأ من بوكو حرام" تقول إحدى ناشطات السلام النيجيريات، وتضيف:" لذلك تحول تعاطف المجتمع رويداً رويداً نحو الجماعة المتطرفة."

كلما ساءت الأوضاع في المجتمع، سواء كان ذلك المجتمع قبلياً أو دينياً، عربياً أو غير عربي، فإن ذلك المجتمع ينشيء ميليشيا خاصة به. ويبقى السؤال هو: "والحال هكذا، ما الذي سيحدث بعد زوال داعش؟"

أدى صعود تنظيم الدولية الاسلامية في العراق، والذي يعزى في جزء منه إلى الممارسات التعسفية للجيش العراقي والشرطة في المناطق التي يهيمن عليها السنة، بالحكومة العراقية إلى تغيير نهجها. فقد شرعنت الحكومة الميليشيات أملاً منها في لَم حشد وطني ضد تنظيم الدولة الاسلامية، لكنها لم تتمكن مطلقاً من السيطرة على استخدام وانتشار الأسلحة،[30]

وهكذا كانت الحال عند إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ميليشيا الحشد الشعبي كقوة رسمية للدولة. يقول نشطاء السلام العراقيون أن الميليشيات في العراق أقوى من الدولة،[31] وأنه يتم تمويلها من قبل القوى الإقليمية كالمملكة العربية السعودية وإيران، كما أن الحكومة العراقية نفسها متورطة. فرغم كونها دولة موقعة على الاتفاقيات الدولية بشأن منع تجنيد

---

[29] لمعرفة المزيد عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش النيجيري أنظر "النجوم على أكتافهم. وأيديهم ملطخة بالدماء: جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش النيجيري" منظمة العفو الدولية (يونيو 2015)،
http://www.amnestyusa.org/research/reports/stars-on-their-shoulders-blood-on-their-hands-war-crimes-committedby-the-nigerian-military
وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2016/2015 بشأن نيجيريا
https://www.amnesty.org/en/countries/africa/nigeria/report-nigeria/

[30] علي المعموري، "كيف تكيح جماح الحشد الشعبي العراقي،" المونيتور (سبتمبر 2015)،
http://www.almonitor.com/pulse/originals/2015/09/iraq-popular-obilization-militias-isis-iran-government.html#ixzz41m5QbuXT

[31] ريناد منصور "من ميليشيا إلى قوة دولة: تحول الحشد الشعبي" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (16 نوفمبر 2015)،
http://carneqieendowment.org/syriaincrisis/?fa=61986

الكثيرون هم من صغار المجرمين، وتم سجنهم لارتكابهم جرائم بسيطة أو لتورطهم في تجارة المخدرات، كما أنهم ليسوا متدينين أو مرتبطين بجهة متطرفة قبل دخولهم السجن، لكنهم يخرجون من السجن متطرفين. تقول محامية طاجيكية: "نحن لا نستطيع الدخول إلى السجون. ولا نعرف كيف أو لماذا يتحول السجناء نحو التطرف".

هناك مسألة أخرى، ألا وهي عدم توفر الفرص الاجتماعية والاقتصادية المحلية للأجيال الشابة. فمنذ تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015، ذهب مايزيد على 6000 متطرفاً تونسياً إلى سوريا والعراق.[34] ،"توجد مشكلة فى شعور الشباب برجولتهم" حسب ما صرَّح به أستاذ جامعي تونسي. فالشباب يعانون من ندرة فرص العمل وانعدام كل وسيلة لبناء مستقبلهم، فضلاً عن كونهم غير قادرين على الزواج أو إعالة عوائلهم. إنهم يرون كيف تقصيهم الأنظمة الفاسدة أو غير المؤهلة للحكم، وعلى النقيض من ذلك يرون كيف أن الجماعات المتطرفة مثل داعش وغيرها تهتم بمظالمهم وتعدهم بمستقبل أفضل وتوفر لهم الحماية وتعطيهم الشعور بالانتماء والمكانة الاجتماعية التي يحققها القتال من أجل قضية عادلة.[35] الجماعات المتطرفة تعطيهم المال وتعدهم بمكان في الجنة. يتفق مع هذا الرأى ايضا أحد مؤسسي إحدى المنظمات غير الحكومية التي توفر للأطفال والشباب في المجتمعات الفقيرة فرصة تعلم فنون المسرح والرياضة كوسيلة لتمكينهم من التعبير وتوضيح معايير أكثر شمولاً واعتدالاً من مجرد التديّن المتزمت.[36]

---

[34] مجموعة صوفان. المقاتلون الأجانب: آخر تقييم لتدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق 2015.

[35] Ömer Ta pinar : "لا يمكن أن نفهم لماذا يلتحق الناس بداعش بدون فهم الحرمان النسبي" هافينغتون بوست (25 مارس 2015)،
http://www.huffingtonpost.com/amer-tapaenar-/isis-relativedeprivation_b_6912460.html

[36] لمعرفة المزيد عن استخدام الرياضة في مواجهة واجتثاث التطرف، انظر "التفكير خارج الصندوق: استكشاف الدور الهام للرياضة والفنون والثقافة في منع التطرف العنيف،" المركز العالمي للأمن التعاوني والهداية (فبراير 2015)،
http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2015/02/15Feb17_SAC_Brief_Hedayah_GlobalCenter.pdf
وكذلك: Ivo Veenkamp و Sarah Zeiger : "مكافحة التطرف العنيف: البرنامج والسياسات المتعلقة بالشباب من خلال التعليم والأسر والمجتمعات،" مواجهة التطرف والتطرف العنيف بين الشباب لمنع الإرهاب (2015: مطبعة IOS).

المرتزقة الجدد: منبع المقاتلين الأجانب

تسلط النساء الناشطات في جهود اجتثاث التطرف عبر المنطقة، الضوء على قضية المقاتلين الأجانب والمرتزقة في العصر الحديث، والذي تبدو دوافعهم معقدة ويصعب معالجتها. فالعديد منهم دائموا التنقل من منطقة نزاع إلى أخرى، دون معلومات واضحة عن أعدادهم، أو أعداد مقاتليهم الأشداء، أو أعداد الذي تم تجنيدهم بالقوة أو الإكراه. وهم يتكلمون لغات مختلفة وليست لديهم علاقات أو صلات مع المجتمع، ويصعب على النساء العاملات على النطاق المحلي الوصول اليهم بشكل فعال.

تعتبر سجون الدولة بمثابة المصدر للمقاتلين الأجانب ... فالكثير منهم يصبح متطرفاً وهو في السجن.

- محامية طاجيكية

أحد الحلول التي تبدو في الأفق هو رفع مستوى نشاط اجتثاث التطرف المحلي. فأعداد المقاتلين الأجانب في العديد من المناطق قليلة جداً وليس لها تأثير إلاّ عندما يتم تجنيدهم من قبل السكان المحليين. مثال على ذلك: خلال المجاعة التي حلّت بالصومال عام 2012 فقدت حركة الشباب الصومالية سيطرتها على العاصمة مقديشو بين ليلة وضحاها، بسبب هروب عناصرها المحليين للسماح للمساعدات الغذائية بالدخول، ما أجبر المقاتلين الأجانب على الانسحاب من المدينة.[32]

أشارت محامية طاجيكية تعمل مع المجرمين السابقين في طاجيكستان، أن سجون الدولة أصبحت مصدراً للمقاتلين الأجانب الذين يصبح العديد منهم متطرفين أثناء فترة السجن.[33] وعندما يطلق سراحهم ينضمون إلى المجندين الذين يدخلون أفغانستان وغيرها من الدول.

---

[32] "حركة الشباب الصومالية: الإنسحاب لا يعني الهزيمة" ستراتفور (8 أغسطس 2011) (https://www.stratfor.com/analysis/somalia-al-shabaabs-pullback-does-not-mean-defeat)

[33] لمعرفة المزيد عن التطرف في السجون أنظر "السجون والإرهاب: التطرف واجتثاث التطرف في 15 بلداً" المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي (ICSR) (2010)، http://icsr.info/wp-content/uploads/2012/10/1277699166PrisonsandTerrorismRadicalisationandDeradicalisationin15Countries.pdf

يجب أن ينسجم الانسحاب من الميليشيا في كل حالة مع مستقبل واضح. تقول إحدى الناشطات: "نحاول التعرف على مهاراتهم السابقة، ومن ثم الشروع بالبناء وفق تلك الموارد. نحن نعمل معهم لإيجاد سبل عيش بديلة". فهؤلاء المقاتلون السابقون يمكن أن يكونوا حلفاء مهمين في منع تجنيد الآخرين واستقطاب زملائهم السابقين بعيداً عن العنف.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك تحول نموذجي في قيَمهم ومبادئهم، وفهمهم وممارستهم لشعائرهم الدينية. فالأولاد يفتقرون إلى الفهم الديني في كثير من الأحيان، الأمر الذي يسهل انقيادهم بسهولة إلى العنف وإيمانهم به كحُكمٍ من عند الله. توفر النساء الاتى تعملن على انقاذ الشباب من الميليشيات تفسيرا مغايرا، فهن يستخدمن نفس المراجع الدينية والخطاب ولكن يقدمن تفسيرات مختلفة.

تقول إحدى الناشطات العراقيات: "برأيي أن الجهاد لايعني سفك وإهدار الدماء في الشوارع. الجهاد بالنسبة لي يعني التبرع بالدم في المستشفيات إلى الناس الذين هم بحاجة إليه". وتضيف قائلة: "إنهم [نشطاء السلام] يصّورون الدين كسبيل نحو مشاركة مدنية سلمية وإيجابية – بعكس الرأي الآخر الذي ينادي بالتضحية بالنفس من خلال العنف. إنهم يخلقون شعوراً قوياً بالغرض والانتماء. إن الجوانب النفسية والاجتماعية لاجتثاث التطرف مندمجة في أنشطة ملموسة تبدأ من إصلاح خطوط الكهرباء للمجتمع والرسم في المدارس لتسلية الأطفال أو أداء الفعاليات المسرحية.

توفر النساء بناة السلام مناهج عملية بشأن اجتثاث التطرف وإعادة التأهيل

الأوضاع الأمنية المروّعة تزداد سوءاً. من نيجيريا الى باكستان ومن العراق إلى سوريا، تقود النساء جهوداً كبيرة لمنع تجنيد الشباب ونزع سلاحهم. تجاربهن متشابهة في جميع أنحاء العالم، والدرس الأول هو إضفاء الطابع الإنساني. فإذا لم ننظر إلى مقاتلي الميليشيات باعتبارهم بشراً، أو وصفناهم بالإرهابيين، فسوف يصعب الوصول إليهم. يستخدم الناشطون تكتيكات متنوعة لاستقطاب المتطرفين والتفاعل معهم. تقول ناشطة باكستانية: "نحن ننظر إليهم كجزء من شعبنا. وبذلك نعرف كيف نتحدث إلى الأولاد المحليين". كما يؤكد الناشطون أيضاً على أهمية الثقة وضرورة غرسها في المجتمع. ويظهر ذلك من خلال التزامهم بالمعايير الثقافية المحلية، كضمان احترام الزي المناسب واللغة المناسبة والاستشهاد بالنصوص الدينية والاقتراب من هؤلاء الأفراد عن طريق أقاربهم الذكور.

ثانياً، من الضروري جداً التواصل معهم بشكل شخصي رغم أن هذا المنهج يستغرق وقتاً طويلاً ولايخلو من خطورة. الدوافع تختلف من شخص إلى آخر؛ وبالتالي فإن التفاعل معهم يجب أن يختلف تبعاً للشخص. فالدافع الرئيس بالنسبة للبعض قد يكون قضية وطنية أو سياسية، أما بالنسبة لغيره فقد يكون الإيمان أو التعليم الديني. من المهم ايضا، أن نفهم إذا ما كانوا قادة أو مجرد مجندين، لأن فهم العوامل النفسية لايقل أهمية عن تحديد الإمكانيات والدوافع الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من هؤلاء الشباب لايملكون وسائل للتعبير ويفتقرون إلى الفرص.

من الصعب على المنظمات النسوية التصدي للتهديدات والقيود المتزايدة على الرأي العام، كما أن الأوضاع المتدهورة تصَّعِب من مطالب العمل. تؤكد منظمات المجتمع المدني النسوية أن أعباء التصدي للميليشيات وقضايا التطرف تتفاقم، وقد تَعبنَ من ازدياد الضغوط عليهن لفعل هذا وعدم فعل ذاك، في وقت لاتفعل فيه الحكومة شيئاً ولاتتخذ موقفاً إيجابياً. وبالحديث عن قضية التمويل، يلفتن الانتباه إلى: إن الدول يجب أن تحّد من تدفق الموارد للميليشيات والمتطرفين، لكنها لاتتخذ مايكفي من الاجراءات لوقف تدفق تلك الموارد، في الوقت الذي لاينقطع فيه التمويل عن الميليشيات والجماعات المتطرفة من المقاتلين الأجانب. وتستخدم الميليشيات والجماعات المتطرفة تلك الأموال لجذب المقاتلين المحليين. في ليبيا وسوريا، تعكس الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مدى البشاعة التي وصلت إليها الميليشيات المحلية في مواجهة القوة والحماية التي يمكن أن توفرها الجماعات المتطرفة.

لذلك، فإن التركيز على البدائل الإيجابية والوقاية أمر بالغ الأهمية. وإن استمرار انعدام الفرص في المجال الاقتصادي إلى جانب الظلم الواقع من قبل الدولة، يزيد من فرص التعرض لتجنيد الشباب والرجال ضمن الجماعات المتطرفة. وإذا لم يتم مواجهة النطاق الأوسع من المشاكل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ازدياد نسبة الشباب من الذكور والإناث المستعدين للانخراط في دوامة العنف. لذا يكون لزاماً، التصدي للأقلية المتطرفة الموجودة باتخاذ التدابير الوقائية والرادعة وتطبيق المزيد من التحول الاجتماعي - الاقتصادي الموجه نحو المجتمع.

"نحن لا نريد الإغاثة فقط. نحن بحاجة إلى مشاريع تجعل المراهقين ينخرطون في أعمال منتجة، وليس من خلال القتال".

أخيراً، من المهم جداً بناء الثقة والمحافظة على العلاقات مع القادة المحليين وشيوخ العشائر. فشيوخ المجتمع وقادته مهتمون أيضاً بمستقبل شبابهم، ويفهمون العوامل والاتجاهات الأساسية التي ينبغي أن تشير إلى اجتثاث التطرف.[37] على صعيد آخر، فإن إظهار الاحترام والاهتمام بوضعهم يمكن أن يؤدي إلى التأييد والحماية. كما يمكن أن يساعد التفاعل على الأقل في منع حدوث ردود فعل عنيفة ضد جهود المرأة. إنه طريق دبلوماسي ضيق وحساس، لأنه عندما تقود المرأة الطريق بحثاً عن خيارات بديلة، لا يمكن النظر إليها كغاصب للسلطة. في حين يمكن اقتسام الدروس على مختلف الصُعُد، فاللغة باعتبارها وسيلة للتواصل، وإشراك القادة المحليين قضايا تختلف حسب السياق وتتطلب أفراداً متجذرين في المجتمع.

التحول المجتمعي السلمي يهدّد سلطات الدولة والميليشيات

تعمل ناشطات السلام فى ظل تحديات كبيرة، علاوة على تعريض أنفسهن للخطر باتخاذهن مواقف معينة. تقول إحدى بناة السلام: "نحن متهمات بالكُفر". كما أقرّت ناشطة ليبية أن اثنتا عشرة زميلة لها قد قُتِلنَ. وتحاول الحكومة والجهات الدولية الفاعلة في بعض الأحيان إلى استمالتهن. تقول ناشطة عراقية: "انهم يطلبون منا العمل معهم، لكنهم في الوقت ذاته يخشون إطلاق العنان لإمكانيات وطاقات المرأة". عندما تحاول المرأة حشد المدنيين للوقاية من التطرف وإحداث التغيير في المجتمع، يتم اتهامهن بالسعي لتغيير النظام. تضيف الناشطة العراقية: "انهم يريدون منا معالجة الفوضى، لكنهم يخشون أن نتمكن من إحداث التغيير المنشود."

[37] في تقرير خاص للمعهد الأميركي للسلام ، ينصح رضا فضلي وكيسي جونسون وبيتن كوك بالتشاور مع الشيوخ المحليين والزعماء الدينيين كدليل لتطوير استراتيجيات مكافحة التطرف "فهم ومكافحة التطرف العنيف في أفغانستان" المعهد الأمريكي للسلام (سبتمبر 2015)، http://www.usip.org/sites/default/files/SR379-Understanding-and-Countering-Violent-Extremism-in-Afghanistan.pdf .

تقوم النساء بناة السلام بهذا العمل مع الفئات الأصغر سناً. تقول إحدى الناشطات: "علينا أن نُجفّفَ برَك المجندين من خلال التركيز على التدخلات التي تستهدف الفئات العمرية بين 12- 18 سنة، وبناء مهاراتهم كإجراء وقائي". لكن هذا العمل يتطلب الدقة والمثابرة والوقت. فهو يجمع بين أنشطة من قبيل المناقشات حول المواضيع الحساسة في أماكن آمنة والتعرض إلى التنوع في الديني والعرقي والسياسي والاجتماعي. في باكستان، قامت مديرة مدرسة بإدراج هذه القضايا في المناهج الدراسية كوسيلة لتعليم السلام. وفي سوريا، يقوم نشطاء المجتمع المدني بتشجيع المراهقين على المشاركة في الأنشطة المدنية والمجتمعية. ويرحبون على جميع الأصعدة بدعم التطوير الاقتصادي المجتمعي ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تتسارع الخطى بشكل يومي نحو مزيد من العسكرة، خاصة وأن الأطفال الصغار يتعرضون لأفكار الميليشيات وأيديولوجيات التطرف. النساء بناة السلام يدركن مدى أهمية المقاومة والصمود ضد هجمة التطرف، مع الحفاظ على مباديء التسامح وثقافة السلام التي لا غنى عنها لإحداث التغيير في مجتمعاتهم. إنهن يقمن بأدوارهن، لكنهن يواجهن ضغوطاً شتى.

توصيات لتعزيز الوقاية والحَّد من العَسكَرة

1. الاعتراف بالنساء بناة السلام ودعم عملهن المتميز في اجتثاث التطرف، وتوفير نطاق أوسع للمشاركة المدنية.

أ. دعوتهن إلى الحوار والمساهمة في وضع الخطط والسياسات والبرامج الدولية،

المنهج الثلاثي المستوى لمكافحة التطرف العنيف

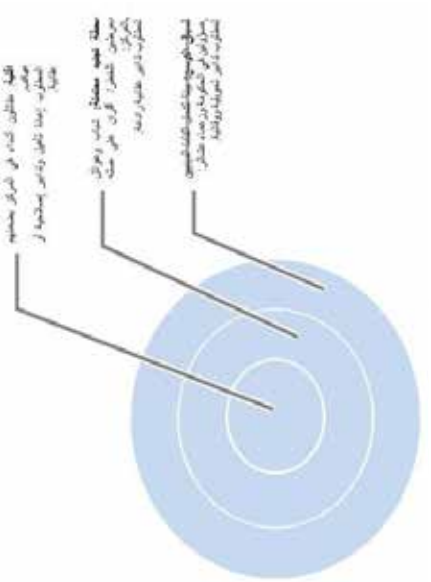

4. تدخلات الأمن الدولي: الفجوة بين النوايا والنتائج

عادة ما تعاني النساء بناة السلام من الشك والبراغماتية والإحباط أثناء قيامهن بتقييم الوجود الأمني العسكري الدولي في بلدانهن؛ فهن مدركات تماماً للديناميكيات الجغرافية - السياسية التي تدفع القوى الدولية للتدخل. إذ سريعاً ما أدركن الطبيعة العالمية للتطرف العنيف والحاجة إلى تعاون دولي، غير أنهن يُشكّكن بتبرير التدخل بحجة "مكافحة الإرهاب". مشيرات إلى أن دولاً كالمملكة العربية السعودية مثلاً، لازالت تنشر الأيديولوجيات التي تعمل على إثارة التطرف العنيف،[38] وإلى عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن السيطرة على انتشار الأسلحة وتدفق الأموال إلى الميليشيات في العراق واليمن.[39] ويتذكرن السياسات المزدوجة للحكومات الوطنية ودورها في تهيئة الظروف التي تساعد على ظهور التطرف العنيف وازدهاره. كما أن بناة السلام سريعات أيضاً في الإشارة إلى أن مكافحة التطرف قد أعطت حكومات عديدة وبشكل خاص الحكومة المصرية، الحجة لإسكات المعارضة وممارسة العنف والإفلات من العقاب، وفي الوقت ذاته استمرار تدفق الدعم من الجهات الدولية.

مع ذلك، تُقِّر العديد من النساء بناة السلام بأن وجود الجيوش الأجنبية في بلدانهن ليس أمراً مثالياً أبداً؛ مع كونه ضرورياً في بعض الأحيان. صرَّحت ناشطة أفغانية في حقوق المرأة: "الأمر لايتعلق بما نريد. ففي أحيان كثيرة لاخيار لدينا". وتتفق مع ذلك الليبيات؛ ففي هذا البلد الذي لم يعد لديه قوات أمن فاعلة بعد سقوط نظام القذافي، يتطلع الكثيرون إلى مساعدة دولية لبناء جيش وطني موحد لمقارعة المليشيات التي بدأت بالتكاثر.

---

[38] لمعرفة المزيد عن تصدير السعودية للتطرف أنظر كامل داود، "المملكة العربية السعودية: الدولة الاسلامية التي نجحت" نيويورك تايمز (20 نوفمبر 2015)، http://www.nytimes.com/2015/11/21/opinion/saudi-arabia-an-isis-that-has-made-it.html

[39] "جيش الدولة الاسلامية" منظمة العفو الدولية (ديسمبر 2015) https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/2812/2015/en/

ب. تمكينهن من الحصول على التمويل،

ج. توفير الحماية اذا كن مهددات من الجهات الحكومية وغير الحكومية،

د. تسريع وتسهيل إجراءات السفر.

2. توجيه الاهتمام والموارد إلى البحث وزيادة المعلومات عن المقاتلين الأجانب.

أ. التحقيق في أمكنة وطُرق وأسباب تجنيدهم، وكيفية اختراقهم للميليشيات والحركات المحلية، وكيفية حصولهم على الدعم المحلي، والعوامل التي يمكن أن تساهم في رحيل المقاتلين الأجانب أو فقدانهم الدعم في المجتمعات المضيفة،

ب. تبادل النتائج مع المنظمات النسوية المحلية.

3. الثبات والاستمرار في استنكار وعدم تمويل الجماعات المتطرفة والحد من انتشار أيديولوجياتها، بما في ذلك:

أ. فرض قيود مصرفية وعقوبات أكثر صرامة (بالنسبة للسياسات الحالية) ضد الدول التي تسهل تحويل الأموال إلى الجماعات المتطرفة ومرور المقاتلين الأجانب وتهريب الأسلحة،

ب. استخدام الدبلوماسية في تحدي الدول التي تسمح بانتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي يتم نشرها عبر وسائل الإعلام وتدريسها في المناهج الدراسية خاصة التى تدعو علانية إلى كراهية المرأة وعدم قبول الأقليات.

4. إدماج أهداف التماسك الاجتماعي، وإشراك الجماعات المهمَّشة وشمول جميع الأطراف الثنائية والمتعددة بسياسات وبرامج ومشاريع التنمية الاقتصادية

أ. تشجيع الحكومات على تمويل ودعم التوسع في برامج منظمات المجتمع المدني الخاصة بالوقاية ومنع التطرف والمشاركة في البرامج والأنشطة المدنية،

ب. توفير الدعم على مستوى المجتمع المحلي للأنشطة التي تشمل الشباب المعرضين للخطر بغية تحديد برامج التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الفعالة والمستدامة اللازمة لمنع التطرف وإعادة التأهيل.

مشكلة التدخل العسكري

يفرّق المختصون بالمجتمع المدني بوضوح بين تدخل القوات العسكرية الأجنبية من أجل القتال، وبين تواجدها لحفظ السلام. فالبعض يعتبر التواجد العسكري مصدراً للأمن وفرصة لخلق مجالات لبناء السلام والعودة إلى الحياة الطبيعية. في العراق على سبيل المثال، يفضّل بعض بناة السلام تواجد قوات أمريكية وغربية على أرضهم على التفجيرات التي تحدث يومياً. في مثل هذه الحالات، قد يَعتبر المجتمع المدني المحلي تواجد القوات الدولية ضرورياً كوسيلة لردع انتشار الميليشيات والجماعات المتطرفة العنيفة مثل داعش، وكذلك لمراقبة الجيش الوطني وقوات الأمن.

"هل تضمن أية قوة دولية أنها ستهاجم تنظيم الدولة الاسلامية أو الأسد فقط؟ بالطبع لا، وتلك هي المشكلة".

ـ ناشطة سورية

مع ذلك، فإن الوجود العسكري الأجنبي بالنسبة للعديد من بناة السلام من النساء يعتبر سلبياً. لقد رأين بأعينّهن أن التدخل الأجنبي ليس "حلاً سحرياً" للصراعات السياسية والمجتمعية العميقة، بل أنها تؤدي حتماً إلى العنف. تقول ناشطة سورية: "إن التدخل العسكري يُغّذي الصراع". "متى ما تواجد السلاح وتَحارَب الناس، فالناس والأمة والمجتمع كلهم سيتغيرون. ولن يكون بالامكان العودة إلى الوراء". إنهن يدركن أن قيام نظام الأسد بقصف سوريا بلا هوادة يشكل تهديداً خطيراً، لكنهن يشرن أيضاً إلى خطر الهجمات المتزايدة. "هل تضمن أية قوة دولية أنها ستهاجم تنظيم الدولة الاسلامية أو الأسد فقط؟ بالطبع لا، وتلك هي المشكلة".

الأولوية للوقاية، في الدول التي لم ينتشر العنف المتطرف فيها بعد. فالطاجيكيون مثلاً، ممتنون لوجود قواعد للجيش الروسي على حدود بلادهم، ويعتبرون ذلك وسيلة لحماية بلدهم من انتقال العنف إلى بلدهم من أفغانستان. وتشير بعض بناة السلام الباكستانيات إلى أهمية دور الجيش وأجهزة الاستخبارات في درء تهديد الإرهاب. في حين يعارض آخرون مشيرين إلى تورط أجهزة الأمن والاستخبارات الأفغانية في دعم حركة طالبان.

هناك أيضاً الدعم لقوات حفظ السلام وقوات الأمن الموجودة بتفويض واضح لحفظ السلام، ومراقبة وقف إطلاق النار ودعم سيادة القانون ومنح الثقة للأهالي في الحالات التي تنعدم فيها قوات الأمن، شريطة عدم استغلال الأهالي. ففي حالة سوريا مثلاً، العديد من الناشطات اللاتي قمن بتظاهرات سلمية، ينادينَ الآن بتواجد عسكري سلمي من خلال "جيوش سلمية" وبصدد ذلك تقول إحدى القائمات على تنظيم المجتمع: "إذا كنا حركة سلمية ضد السلاح، فلا يمكننا الدعوة إلى التدخل المسلح، إذ لا يمكن أن نسير في الاتجاهين". وتضيف: "يجب أن لا ننسى غاندي وعبد الغفار خان، الذي قاد أول جيش سلمي ولم يستخدموا القوة العسكرية".

إن الفرص الضائعة في إصلاح القطاع الأمني مصدرٌ مستمرٌ للإحباط. في أفغانستان على سبيل المثال، تتحدث النساء بناة السلام عن مشاركة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في القضايا الأمنية التكتيكية، ودورهم في رسم السياسات والتدريب وتجهيز قوات الأمن المحلية. لكنهن يشكون من عدم ثبات تلك السياسات، ومن قِدَم وعدم كفاءة المعدات والتجهيزات المقدمة للقوات الافغانية. ويعزون ذلك إلى نقص التنسيق ووجود الخلافات بين القوات الأجنبية، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير مدمّر على الأرض. وبينما تقوم العديد من الدول بتقديم المساعدة لإصلاح قطاع الأمن والتنمية في المنطقة، إلاّ أن هناك تبايناً ملحوظاً بين السياسات والنهج المتبع من كل قوة. أما الأثر الناجم عن ذلك حسب تجربة السكان المحليين، فهو التناقض وعدم الوضوح بشأن قواعد الاشتباك وكيفية التعامل مع الأهالي والالتزام بحماية حقوق الإنسان.

"نحن لسنا مشروعاً. إنها مسألة حياة بالنسبة للملايين من البشر".

- ناشطة سلام

فوائد - ومخاطر - تمكين قوات الأمن الداخلي

يريد العديد من النشطاء جيوشاً وطنية مدربة تدريباً جيداً تستطيع حماية حدود الدولة ضد مزيج من الاتجار بالأسلحة والتدخلات الأجنبية التي لاتؤدي إلاّ إلى التطرف. وهم يدركون أن الجمهور غالباً ما يكون على استعداد للتنازل عن الخصوصية مقابل الأمن. عندما قامت نمور التاميل في سريلانكا على سبيل المثال، بقصف المناطق العامة في الجنوب، تقبّل الناس وجود الجيش وقوات الأمن كإجراء احترازي ضروري، على الرغم من سجل الجيش الحافل بالعنف.

الأمر نفسه لدى النيجيريين، الذين يرون في تواجد القوات الأمريكية والفرنسية وحتى الألمانية في بلادهم من أجل محاربة جماعة بوكو حرام أمراً مُقلقاً. تقول إحدى الناشطات من مايدوغوري، شمال نيجيريا: "نحن قلقون من قدومهم وارتكاب نفس الانتهاكات". وتنوِّه في الوقت ذاته إلى صعوبة التعرف على أعضاء بوكو حرام، لذلك يخشى الناس من قيام الأجانب بقتل القرويين المحليين عن طريق الخطأ. هذه الأعمال تؤجج دائرة العنف والتطرف. يؤكد ذلك الأفغان الذين عانوا من التدخلات الخارجية لعقود من الزمن. تقول ناشطة أفغانية: "نحن نقدِّر الحكومات التي تدعمنا، لكننا لايمكن أن ننكر الضرر الذي لحق بنا كذلك، فالوجود الأجنبي في بعض المناطق أدى إلى التحاق الكثيرين بجماعة طالبان".

"ناشدنا العالم لمساعدتنا في تحقيق الديمقراطية، لكن "الديمقراطية" التي أتوا بها دمرت كل شيء في ثقافتنا."

يذكُر العراقيون الحرب التي شنتها إدارة بوش عليهم وماتلى ذلك من سوء إدارة في زمن الاحتلال والتي أسفرت عن حل الجيش العراقي وانتشار الأسلحة وظهور المتطرفين والميليشيات.[40] "نحن لا يمكننا أن نوقف هذا الكابوس لوحدنا. لدينا رجال شرطة وجيش بحاجة إلى الحماية". تؤكد ذلك الناشطات الأفغان[41] "ناشدنا العالم لمساعدتنا في تحقيق الديمقراطية، لكن الديمقراطية التي أتوا بها دمرت كل شيء في ثقافتنا"، تقول إحدى المدافعات عن حقوق المرأة الأفغانية. "في بلادنا، كل شخص لديه بندقية الآن". أشارت التونسيات أن فرنسا عرضت إرسال أسلحة إلى تونس لدعم الدكتاتورية في ثورة 2011، بينما يشير الليبيون بأصابع الاتهام إلى الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي عن الفوضى التي تسبب بها تدفق الاسلحة الى بلادهم. أما الفلسطينيون فربما هم أكثر المتشككين. "لا تأتوني بالمجتمع الدولي"، قالت إحدى ناشطات المجتمع الفلسطينيات: "هم موجودون فعلاً، لكنهم يغفلون ما يفترض عليهم القيام به."

---

[40] شبكة عمل المجتمع المدني الدولي، "الملمة ما تبقى: المرأة العراقية في أعقاب الحرب والاحتلال، ما قالته المرأة (شتاء 2013)، موجز 6، http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/2016/01/WWS-Iraq.pdf

[41] دين وايت، "اللغز الأفغاني: التدخل، بناء الدولة والمقاومة. أوباما والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومعضلات التدخل، "حفظ السلام الدولي (2016 المجلد 23: 2).

هناك إجماع من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على أن الدول تحتاج إلى جيوش لأغراض دفاعية تحت قيادة مدنية ديمقراطية تلتزم بالقوانين وبمعايير حقوق الإنسان. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى التحول في الفكر العقائدي بشكل يجعل قطاع الأمن يعطي الأولوية لخدمة الأهالي واحترام وحماية حقوقهم، والخضوع للمساءلة من قبل السلطات المدنية، بما في ذلك المجتمع المدني. لكن الجيوش هي التي تهيمن في كثير من الأحيان على الفضاء السياسي أو القادة السياسيين الذين يستخدمون الجيش أداة لقمع شعوبهم. وإن الجهات الدولية التي تمول وتجهز وتدرب الديكتاتوريات وجيوشها وتصمت عن انتهاكاتها تعتبر مذنبة بالتبعية.

خطر المعايير المزدوجة وسياسة فرِّق تسُد

لم يعد ممكناً الدفاع عن ازدواجية المعايير في السياسة الخارجية، فهي تغذي خطاب المتطرفين. فبعد تطور وسائل الاتصالات العالمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الناس أكثر إدراكاً ووعياً بازدواجية المعايير التي تمارسها الحكومات التي تدعي مكافحة الإرهاب من جهة، وتسعى لتحقيق مصالحها الشخصية من جهة أخرى. تقول إحدى الليبيات مشيرة إلى دور دول الخليج العربي في تمويل وتسليح الميليشيات في ليبيا: " لا يمكن لدولة موقعة على اتفاقية دولية أو عضو في التحالف ضد الإرهاب، أن تقوم بتهريب المتطرفين أو دعم الميليشيات من جانب واحد". كما تشير أخريات إلى الدول الغربية التي تسمح للشركات الخاصة ببيع الأسلحة إلى الحكومات المتورطة في العنف كمصر والمملكة العربية السعودية.

هناك غضب وألم بسبب صمت الحكومات الغربية إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلدانهن. هناك ضغط على الفلسطينيين للتفاوض مع إسرائيل، ولكن كما قالت ناشطة مجتمعية فلسطينية: "لا يمكنك التفاوض مع شخص يوجه بندقية إلى رأسك". وكما أشارت كثير من النساء: "الجميع مهتم بالضحايا الذين سقطوا في باريس، لكنهم نادراً ما يهتمون بالآلاف الذين يموتون في العراق أو أفغانستان أو سوريا".

في تونس وأماكن أخرى، أدى استهداف الشرطة والجيش في أعقاب ثورات 2011 بالكثيرين إلى المطالبة بتزويد القوات الأمنية بمعدات وأسلحة أفضل.[42] لكنهم مع ذلك يدركون جيداً أن تحسين القوات الأمنية الوطنية يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين. فعندما تزداد قوة الجيوش وتدخلها فى المجال المدنى، فهى ترتكب انتهاكات فيها، وقد حدث مثل ذلك بالفعل في العراق ومصر وأفغانستان وسوريا. حيث يمثل الخوف من الديكتاتوريات العسكرية مصدر قلق متزايد لجماعات المجتمع المدني. خير مثال على ذلك هو مصر؛ حيث وصلت مستويات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة إلى مستويات غير مسبوقة. وكذلك في نيجيريا فالوضع حرج أيضاً، ما يضع ثلاث دول من دول شمال المنطقة ضمن حالة الطوارئ. فالشرطة لم يعد لها دور يذكر، فالجيش قد تولى زمام الأمور والسيطرة من دون قواعد اشتباك واضحة في التعامل مع الأهالي أو مساءلة عناصر الجيش عن انتهاكاتهم. تقول إحدى بناة السلام النيجيريات: "نيجيريا تواجه انتهاكات وتجاوزات غير مسبوقة من قبل الجيش ".

تقول بناة السلام المحليات أن التدخل الدولي يجب أن يكون على أساس حسن النية. ما دامت الجهات الدولية الفاعلة تعمل من خلال هيئات وطنية فاسدة، فإن مصيرها الفشل.

[42] كريستين بيتري، "الأمن الهش في تونس" المونيتور (20 أكتوبر 2015)، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/10/nobel-peace-prize-security-tunisia.html#).

تقول امرأة أفغانية: "جاءوا لترسيخ الأمن، وإعطاء المرأة حقوقها، لكنهم تخلّوا عنا". منذ عام 2010 ومستويات العنف آخذة في الارتفاع. "عندما انسحبوا، أعطوا أسلحتهم إلى الباكستانيين". تضيف المرأة: "نريد من المجتمع الدولي دعمنا في بناء أفغانستان، وليس وضعنا تحت تأثير باكستان أو إيران" كرّرت بناة السلام الباكستانيات الرسالة، مشيرات إلى أن نمو حركة طالبان في بلدهم ما هو إلاّ نتيجة لدعم الولايات المتحدة والسعودية وقيامهما بتمويل التدخلات المعادية لروسيا في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي.

ناشطات السلام محبطات بسبب رغبة الأطراف الدولية الفاعلة في إنفاق الموارد والوقت على تسليح الجماعات المسلحة، بينما تفتقر إلى الإرادة وتنفق موارد محدودة على مفاوضات السلام. في طاجيكستان، قامت الأمم المتحدة، بمشاركة روسيا وإيران وجهات دولية أخرى بدعم الحوار بين الإسلاميين والتيارات العلمانية بمنح 305 مقعداً إلى القوات المناهضة للحكومة. استغرق الحوار الدولي – الطاجيكي غير الرسمي حوالي عشر سنوات منذ أوائل التسعينات وحتى منتصف عام 2000، كان خلالها منبراً للجهات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتشكيل عملية السلام الرسمية للأمم المتحدة وإشراك الأهالي في عملية المصالحة الوطنية. وسَلَّط الحوار الضوء على أهمية إتاحة المجال للمجتمع المدني للمشاركة في عملية المصالحة وإعادة بناء البلاد.[43]

"لا تقوموا بتسليحنا من أجل القتل، ساعدونا في أن نتحاور"

- ناشطة سورية

[43] رندة سليم وهارولد سوندرز، "سياسة التسوية: عملية السلام في طاجيكستان " موارد المصالحة (2001)، http://www.c-r.org/accord-article/inter-tajik-dialogue-civil-war-towards-civil-society

ينبغي تنسيق التدخلات الدولية لتعزيز التماسك الاجتماعي، لا لتشظية المجتمع

ذكرت إحدى الناشطات: "الجهات الدولية لا تدعم التماسك والسيادة، بل تُشظّي المجتمع وتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة". المفهوم السائد بين النساء المدافعات عن حقوق الإنسان وبناة السلام هو أن العديد من الجهات الأجنبية لا تقوم بمساعدة السكان المحليين نحو تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. بل تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها من خلال استخدام القضايا السياسية والعرقية والدينية أو الأيديولوجية كأدوات. تقول إحدى الناشطات: "عندما نطلب المساعدة من المجتمع الدولي، ذلك لا يعني أن نطلب من كل دولة أن تأتي وتفعل ما تريد. ما نطلبه هو وجود دولي موحد، بشكل لا يسمح لكل دولة أن يكون لها تأثير بمفردها".

"عندما نطلب المساعدة من المجتمع الدولي، ذلك لا يعني أن نطلب من كل دولة أن تأتي وتفعل ما تريد. ما نطلبه هو وجود دولي موحد، بشكل لا يسمح لكل دولة أن يكون لها تأثير بمفردها".

- ناشطة مدنية

هنَّ يعتقدن أن سبب هذه المشكلة في العراق وسوريا هو تواجد العديد من الجهات الخارجية المؤثرة التي أدت إلى تفاقم أوضاع المجتمعات المحلية. لم يُنتج تدخل المملكة العربية السعودية وقطر وإيران والهند في أفغانستان وباكستان، سوى مزيداً من الانقسامات، وفقاً لبناة السلام المحليات. كما تشير الأفغانيات أيضاً إلى دعم الولايات المتحدة لباكستان ضد بلادهن.

ب. اشتراط الحصول على المساعدات الأمنية بزيادة إدماج المجتمعات المحلية والمجتمع المدني المستقل في عمليات الرصد والرقابة.

2. وقف مبيعات وشحنات الأسلحة إلى البلدان التي في حالة حرب أو تمارس العنف ضد مواطنيها.

3. تخصيص المزيد من الاهتمام والموارد والوقت للبدء بمفاوضات سياسية شاملة وإيجاد الحلول السلمية، بدلاً من الاقتتال وتمويل الجماعات المسلحة.

4. تمكين الأمم المتحدة من توفير رقابة صارمة على التدخلات الدولية مع إشراك المجتمع المدني المحلي، لضمان التماسك والثبات والتعاون بين البلدان التي تقدم المساعدة للتأكد من عدم وجود أجندات أو استراتيجيات متضاربة خاصة بها، وبشكل خاص تدريب قطاعي الأمن والعدل.

5. دعم استطلاعات الرأي الوطنية والمشاورات الشعبية بهدف تحديد التطلعات والطموحات المشتركة للأغلبية المعتدلة، وتطوير برامج مساعدة شاملة لتطوير الحكم والبنية الاقتصادية والاجتماعية.

6. دمج التماسك الاجتماعي واحترام التعددية مع جميع برامج الأمن والعدل والتنمية والحكم الرشيد بما في ذلك الفئات المهمشة (مثل الشباب والنساء والأقليات) في وضع البرامج وتنفيذها.

7. دعم ائتلافات المجتمع المدني وتنمية القدرات لتبادل المعرفة والخبرات عبر القطاعات والدول (مثال ذلك، المجتمع المدني وقطاع الأمن والإعلام والهيئات التشريعية).

8. التأكد من أن الأموال المرصودة في الميزانية لدعم المرأة والمجتمع المدني لايعاد تخصيصها لمشاريع أخرى وتتضمن رصد الميزانية للإشراف على تخصيص وإنفاق الأموال المناسبة.

تعتقد العديد من ناشطات المجتمع المدني أن الجهات الدولية الفاعلة غير راغبة أو غير قادرة على الاعتراف ومعالجة نقاط الضعف الخاصة بها. إنهن محبطات لرؤية الإمكانات الهائلة للوجود دولي، ولكن بتجانس وتفاهم محدود في الديناميكيات المحلية والمناهج القصيرة الأمد والمصالح المتضاربة بين الجهات الدولية المؤثرة. بيَّنت ذلك ناشطة سلام بالقول: "نحن لسنا مشروعاً. إنها مسألة حياة بالنسبة للملايين من البشر". لذلك تبدو رسالتهن واضحة: إذا كان السلام هو الهدف، فعلى الجهات الدولية الفاعلة وضع خطة منسقة على أساس رؤية مشتركة متجذرة في حقوق الإنسان الأساسية، بمشاركة الدولة والجهات المحلية المؤثرة والمجتمع المدني باعتباره مبدأ جوهرياً.

إن الدعم السياسي والمالي واللوجستي الذي تحظى به الجماعات المسلحة، يفوق كثيراً المساعدة المقدمة إلى كيانات المجتمع المدني السلمية. "في الواقع بجري تفريغنا، في حين يدعوّن أن المرأة تهمُّهم" قالت إحدى بناة السلام مشيرة إلى قراري مجلس الأمن 1325 و 2242، اللّذان ينصان على أهمية إشراك النساء في قضايا السلام والأمن.

"إن المجتمع الدولي لا يقدم لنا أية خدمة... التطرف ليس مشكلتنا وحدنا؛ فما حدث في باريس جزء مما يحدث في ليبيا"

توصيات لتدخل دولي فعال:

1. إدماج مبدأ قائم على حقوق الانسان مع الرقابة لضمان التزام التدخلات الأمنية بمعايير حقوق الإنسان، وإشراك النساء وأجندات السلام والأمن في السياسات والأفعال.

أ. شمول الاهتمام بأبعاد النوع الاجتماعي (أي التجارب الفردية للنساء والرجال) في إدارة الأزمات وجهود الوقاية المحلية المختلفة، بما في ذلك عملية إنذار ومسح شاملة،

كما أن توفير الخدمات العامة والإدراج الفعال والتكامل بين جميع القطاعات وبين شرائح المجتمع وإعلاء كرامة الأفراد قضايا أساسية لتحقيق السلام. وحتى بالنسبة لتوفير الأمن، ينبغي على الدولة والمجتمع المدني العمل مع بعضهما جنباً إلى جنب، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

تعتبر وجهات النظر والخبرات المحلية عاملاً حاسماً في تحسين الاستجابة الوطنية والدولية لإنهاء التطرف وتحقيق السلام المستدام. أما بالنسبة للجهات الدولية، فالتحدي لا يكمن فقط في التعرف على قوة وإرادة ومعرفة أولئك الراغبين في المساهمة في تحقيق السلام، ولكن في الاستماع أيضاً إليهم والعمل بنصائحهم. هل يتسنى للنساء بناة السلام وغيرهن من الفاعلين في المجتمع المدني إثارة الحقائق المقلقة؟ بالتأكيد نعم. لكن الرؤية والحلول التي يقدمنها يمكن أن تكون تحويلية، وهي ضرورية ومُلِّحة الآن.

الاستنتاجات

يتخّذ السكان المحليون في كل بلد إجراءات لمنع انتشار العنف وتعزيز التعددية والسلام ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، والتي لا غنى عنها في مكافحة كل أشكال التطرف. في نيجيريا على سبيل المثال، قام الشباب بتشكيل فرقة عمل مدنية مشتركة مع وحدات الشرطة المجتمعية لمواجهة كل من جماعة بوكو حرام والقوات الحكومية في آن واحد.[44] وحيث أن هناك خطر كامن في انتشار هذه الجماعات كما هو الحال في العراق وسوريا، تبقى دوافع الناشطين واضحة: فهم يريدون السلامة الأساسية لمجتمعاتهم، وإنهم حريصون على القيام بدورهم كمواطنين.

على الصعيد الدولي، هناك دعم خطابي لإشراك المجتمع المدني والتركيز على منهج اللاعنف في مواجهة التطرف العنيف. أما تخصيصات الميزانية فتلك قصة مختلفة. في عام 2016، سيتم تخصيص نحو 1,6 تريليون دولار للدفاع والأمن.[45] لكن الموارد المخصصة لبناء السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تمثل حتى نسبة ضئيلة من هذا المبلغ، رغم كونها المكونات الأساسية للوقاية من التطرف.

تتشابه رسائل قادة المجتمع المدني عبر العديد من الدول: مواجهة أو منع التطرف العنيف ليست كافية. إذ يجب على الدول أن تقوم بصياغة قِيَم وسياسات واستراتيجيات إيجابية بديلة وأن تلزم نفسها بها. والبداية الجيدة تكون في الالتزام بالمبادئ العالمية الأساسية لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتنفيذ خطط عمل وطنية مستمدة من ذلك.

---

[44] أشويني يوجين " الحراس المدنيون النيجيريون يتجهون إلى طريق بوكو حرام"، قناة الجزيرة (31 مايو 2014)،
http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/05/nigerian-vigilantes-aim-rout-boko-haram-20145261237584448 54.html

[45] المصدر: مؤسسة IHS، " المخاوف الأمنية ترفع ميزانيات الدفاع، نيويورك تايمز (17 ديسمبر 2015)،
http://markets.on.nytimes.com/research/stocks/news/press_release.asp?docTag=201512161905BIZWIRE_USPRX____BW6109&feedID=600&press_symbol=1834686

ثانياً. وَصْلْ: الرؤية والأهداف: يهدف التحالف النسوي للقيادة الأمنية (وَصْل) إلى الجمع بين ناشطي وناشطات السلام وحقوق المرأة، والمنظمات والشبكات المنخرطة بفاعلية في منع التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية، بهدف تمكين التجارب والخبرات في المجتمعات المتأثرة بالعنف وتوفير الحلول العملية للمجتمع الدولي. ويتلخص عمل هذا التحالف في ثلاثة مستويات:

1. صِلات أفقية: نحن نقدم الفرص للاستفادة من الدروس وتقاسم الاستراتيجيات بهدف زيادة الجهود عبر مختلف الدول من قبل الجهات الأساسية الفاعلة في المجتمع المدني الوطنية التي تواجه قضايا مماثلة. ونسعى إلى فرز الموارد وتوجيهها إلى القنوات المناسبة، وتقديم المساعدة التقنية لدعم الحلول المبتكرة محلياً ودولياً في عدد من المجالات - وخاصة العمل المجتمعي والتواصل وإنتاج المعرفة.

2. صِلات رأسية: نقوم بربط شركائنا المحليين بالمجتمع الدولي عن طريق: (أ) إنتاج سياسات تلخيصية جندرية إنشائية على مستوى البلد ترمي إلى استخلاص رؤى وتجارب المنظمات النسوية حول القضايا الحرجة (انظر القائمة المختصر للسياسات) وتوفير الحلول العملية وإعطاء التوصيات الواقعية (ب) نقوم بربط شركائنا المحليين بالجهات الحكومية والجهات المتعددة الأطراف لتبادل الدروس والسياسات والبرامج القائمة على الوقائع والاحتياجات.

الملحق الأول:
مدخل إلى التحالف النسوي للقيادة الأمنية

أولاً. المضمون: خلال مايقرب من ثلاثة عقود ولأسباب وجيهة كانت جماعات حقوق المرأة في مناطق عديدة تحذر من نمو التطرف. وكانت هذه الجماعات أول من لاحظ وتحمل وطأة القوى الرجعية.

ورغم التضييق المتزايد في المجال العام وتناقص الموارد عبر المناطق المتأثرة، تمكنت المنظمات النسوية المناصرة للسلام والتعددية من تطوير مناهج مبتكرة للتصدي للأيديولوجيات المنتشرة والممارسات العنيفة للدولة وغيرها من الكيانات. وانخرطت هذه المنظمات مع الفئات المستضعفة في ممارسة الأنشطة الهادفة إلى منع واجتثاث التطرف، موفرة التفسيرات للمعتقدات الدينية والثقافية التي تنطوي على التعايش والمساواة في الحقوق، وساعية إلى مساءلة القادة الدينيين والسياسيين.

وبالعمل من الجذور محلياً ودولياً، صبرنَ يتمتعنَ بمصداقية كبيرة وقدرة على التصدي للمشاكل ووضع الحلول الإيجابية البديلة للمجتمع من خلال تعزيز السلام والحقوق والتعددية.

منذ عام 2011 والشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN) توفّر منصة للتشبيك والتواصل مابين منظمات المجتمع المدني النسوية المستقلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا، ناشطة في تعزيز الحقوق والسلام والأمن، ومتصدية للانتشار السريع للتطرف واستبداد الدولة. نحن نضمن التنوع عبر مختلف النطاقات لتعزيز التعلم والابتكار والتوعية في القطاعات الأقل مراعاة لوجهة نظر المرأة. في خريف عام 2015، وإثر قمة البيت الأبيض حول مكافحة التطرف العنيف وبعد التشاور مع شركائنا ونظرائنا على مستوى العالم، ترأست ICAN رسمياً التحالف النسوي للقيادة الأمنية (وَصْل) – والتي تعني الربط أو الاتصال في اللغات العربية والفارسية والأوردو.

يستقطب التحالف النسوي للقيادة الأمنية (وَصْل) المنظمات والناشطين في هذه المجالات:

- التدخل المباشر في اجتثاث التطرف وتسريح الشباب في مجتمعاتهم،
- تعزيز السلام والتعددية والوسائل البديلة من أجل تمكين الشباب من التعبير عن المظالم وتحقيق تطلعاتهم عبر الأنشطة المجتمعية،
- تسليط الضوء على النظرية الدينية وتوفير المنح الدراسية التي تشجع حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والتعددية واللاعنف والتعايش الموجود في النصوص الدينية والروايات الثقافية والتاريخية،
- دعم المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات الوساطة والسلام (الرسمية وغير الرسمية)،
- تسليط الضوء عبر وسائل الإعلام على تجارب المرأة الحالية ووجهات نظرها بشأن التطرف والعسكرة،
- النضال من أجل توسيع مساحة للمرأة، بما في ذلك الحفاظ على مكاسبها السابقة والتقدم في مجال حقوق المرأة وحمايتها في الساحات السياسية والتشريعية والخدمية،
- قيادة الجهود المحلية للتصدي للعنف ضد المرأة الناجم عن انتشار التطرف والنزعة العسكرية،
- الاستفادة من المساحات الدولية لإحداث التغيير في الدفاع الوطني والمتعدد الأطراف والتنمية والسياسات الدبلوماسية.

3. صِلات قُطرية: يسعى التحالف النسوي إلى استقطاب القطاعات الأخرى، وخاصة الفنون والثقافة والصحافة والطوائف الدينية، والقطاع الخاص والجهات الحكومية لنشر وإيصال أصوات وجهات نظر المنظمات النسوية. نأمل أن نأخذ من كل قطاع الكفاءة الفريدة لضمان استقطاب مبتكر ومشاركة جماهيرية أوسع في نشر رؤى وقِيَم ورسائل أعضاء هذا التحالف.

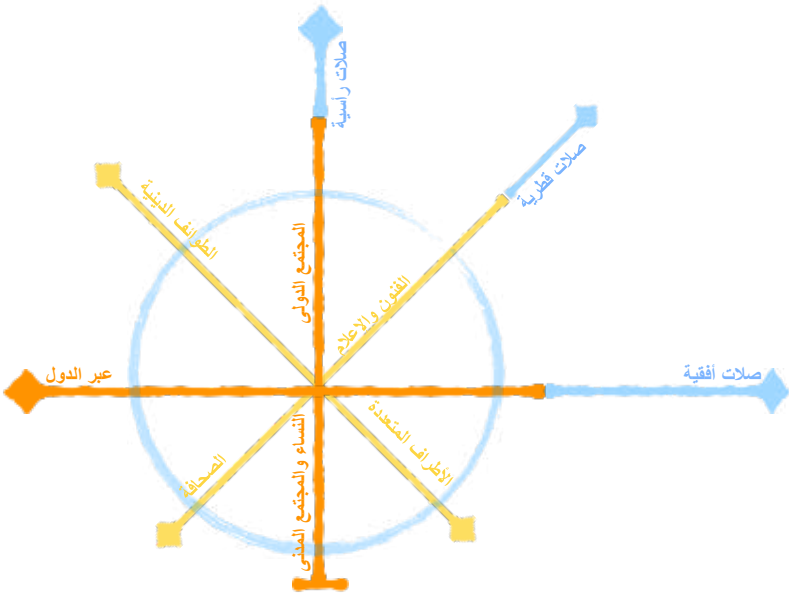

الملحق الثاني:

بيان: الإعلان عن تشكيل التحالف العالمي للمرأة في مواجهة التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية

الإعلان عن تشكيل التحالف العالمي للمرأة في مواجهة التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية

نحن الموقعون أدناه، اجتمعنا لتشكيل تحالف مستقل لمنظمات وناشطات وناشطي المجتمع المدني التي تقودها المرأة، بهدف منع ومكافحة جميع أشكال التطرف. هدفنا هو تحقيق التآزر والمزيد من التماسك لجهودنا الجماعية، وتحريك المفاهيم المبنية على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) نحو التطرف والتصدي له، والتعاون الاستراتيجي في توفير بدائل واضحة من شأنها تحقيق السلام العادل للجميع.

في 29 أيلول/ سبتمبر سوف يستضيف الرئيس الاميركي باراك أوباما قمة قادة العالم بشأن مكافحة التطرف العنيف (CVE) في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسوف يلقي القادة الضوء على ضرورة موازنة الحلول العسكرية لمكافحة التطرف مع التغييرات الحاصلة في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية. وسوف يشيرون إلى الدور المهم للمجتمع المدني في مقاومة التطرف، ويسلطون الضوء على الحاجة لتحليل النوع الاجتماعي ودور المرأة في تعزيز التطرف واجتثاثه. نرحب باهتمامهم، لكن هذه الأفكار ليست جديدة علينا.

ملخّص السياسات المستقبلية 2015 - 2016

1. حقائقُ مقلِقة، حِكَمٌ استثنائية: وجهات نظر حول مكافحة التطرف العنيف والتدخلات الأمنية (2016/3).

2. التنمية الاقتصادية لمنع ومكافحة التطرف (2016/6).

3. وعود فقط أم دعم جدي؟ مدى أهمية المجتمع المدني المستقل في مكافحة التطرف (2016/6).

4. السياسات والممارسات التربوية الرامية إلى تشجيع التعددية والحقوق والتماسك الاجتماعي.

5. الدين والحقوق والمسؤوليات.

6. اللاجئون والمقاتلون الأجانب وحقوق الإنسان.

7. ارتكاب الضرر من أجل الخير؟ الوجه الطيب والشرير والقبيح لتمويل وسياسات التنمية الدولية والإنسانية والمساعدات العسكرية.

8. مفاوضات السلام بما في ذلك العدالة والعمليات الانتقالية.

9. التطرف واستهداف المرأة: قتل النساء - الأسباب وكيفية التصدي له.

المتطرفون وقوات الاحتلال والأنظمة الاستبدادية والقوى الفاسدة وجماعات الجريمة المنظمة، يقومون اليوم باحتجاز الانسانية كرهينة. فالسياسات الدولية الحالية غير كافية لمنع التطرف، والعقوبات الاقتصادية ومبيعات الأسلحة تفاقم من معاناة الكثيرين، في حين يستفيد منها الذين يشجعون على التطرف. وتنفق الحكومات مليارات الدولارات على القنابل والطائرات بدون طيار، وهي تعلم أن الحلول العسكرية وحدها لا تقدم حلولاً. مع ذلك، حين يطلب المواطنون الأموال لبناء المدارس ولأغراض التنمية الاقتصادية أو المساعدات الإنسانية، يعتذر القادة بعدم إمكانية ذلك.

في الحقيقة أن ما لا يمكن تحمله هو الوضع الراهن الذي يقود البشرية نحو حرب دائمة، ويجب أن يتوقف.

إن تحالفنا سيتوسع ويعزز من الشبكات القائمة التي تقودها المرأة، ويساعد على تحقيق رؤية تقدمية لعالم يتحاشى العنف ويسير في ركب الحقوق العالمية والكرامة والمساواة. ذلك سيحترم تنوعنا، بتوحيدنا من خلال طموحاتنا الإنسانية وآمالنا المشتركة.

التحديات كبيرة، وتتطلب الكثير من الموهبة والالتزام والخبرة. وإن هذا التحالف يعتبر منصة للتعاون عبر قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والفنون والأوساط الأكاديمية والحكومية والدينية والمؤسسات المتعددة الأطراف، وسوف يعمل على تسخير القوى السلمية والإيجابية في كل مكان.

سنعمل بشكل استباقي لإطلاع الرأي العام والتأثير على صنع القرار. وسوف نساند بعضنا بعضاً، بالاستناد على مالدينا من نقاط قوة، ونبقى ملتزمين بالاهتمام بالنوع الاجتماعي من الناحية الانسانية، وتقديم الحلول. نحن نهدف إلى أن نكون موجودين، ولنا صوتنا، وننشط أينما ومتى ما اتخذت الجهات الحكومية وغير الحكومية القرارات ونفذّت السياسات المتعلقة بالتطرف والعسكرة. وسوف ننقد ونتحدى السياسات غير الفعالة، ونشجع الحلول السلمية ونمنع انتشار العنف.

ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بجانبنا. ونحن نضمن: رؤيتنا لمستقبل يسوده السلام والعدالة والكرامة والحقوق والتعددية والازدهار، قابلة للتحقيق. انضموا إلينا.

يشمل التحالف منظمات نسوية دولية محلية شعبية مضى على عملها في الخطوط الأمامية حوالي ثلاثين عاماً، قامت خلالها بالتحذير من تصاعد موجة التطرف تحت عباءة الدين والسياسات العرقية - القومية. عبر آسيا وأفريقيا والأمريكتين، وأوروبا والشرق الأوسط، تمثل ناشطات ونشطاء حقوق المرأة جماعات صامدة عابرة للحدود الوطنية من أجل السلام والتصدي للتطرف المتنامي، وتقديم رؤية بديلة للمستقبل.

شهدنا لسنوات عديدة، تواطؤ بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية في نشر الأفكار المتطرفة والأسلحة وإذكاء الحروب التي تقتل المزيد من المدنيين. سبق وأن أكدّنا على أن التطرف وعسكرة الدولة وجهان لعملة مدمِّرة واحدة، كل واحد منهما يؤجج الآخر. استمعنا كثيراً إلى تشدّق بعض الحكومات أنها ترعى المرأة، في حين أنها تقف موقف المتفرج في مواجهة القمع. لكننا نتعلم بالتجربة، ونحن نعلم أن المشاكل تفاقمت خلال عقود من برامج التقشف الاقتصادية التي تتضمن برامج رعاية اجتماعية للأغلبية، في حين يستفيد منها القلّة القليلة فقط.

قادت المرأة المسيرة بغض النظر عن المنطقة أو الهوية. كانت أول من يشعر بالتأثير المباشر لتنامي التعصب. غالباً ماتكون النساء اللاتي يعملن بشجاعة من أجل السلام والحقوق والتعددية في مرمى العنف. فالمتطرفون عادة ما يستهدفون تجنيدهن أو يسعون إليهن. والقوات الحكومية تعتقلهن وتضايقهن بسبب قيادتهن المجتمعات والمطالبة بالعدالة والمساءلة والخدمات الأساسية. وتحتل النساء أعلى قائمة القتل وقوائم الميليشيات والعصابات لأنهن تجرأن على الحديث علناً ضد العنف. ويتم تهديدهن لتصديهن للعنف وللتفسيرات والممارسات الدينية التمييزية، فضلاً عن استهدافهن لتوعية الشباب بالطرق السلمية للتعبير عن إيمانهم والدفاع عن كرامتهم.

على الرغم من هذه التهديدات، لن نسمح للعنف أن يحدّد حياتنا ومستقبلنا الجماعي.

تونس
السيدة أمال قرامي
خبير في الجندر والتطرف
مركز للدراسات الاستراتيجية

غرب افريقيا
مالي
السيدة جينغاري مايغا
الرئيس،
Femmes et Droits Humains

نيجيريا
السيدة هامستاو ألامن
ناشطة في الجندر

أوروبا
النرويج
السيدة دييا خان
مؤسس والرئيس التنفيذي
لشركة Fuuse

المملكة المتحدة
الدكتور زيبا مير حسيني
استاذ باحث مشارك، جامعة لندن، وعضو مؤسس، حركة مساواة العالمية للمساواة والعدل في الأسرة المسلمة
السيدة سجدة موغال أوبي
مدير JAN Trust

أمريكا الشمالية
كندا
معالي السيدة موبينا جعفر،
مجلس الشيوخ الكندي، ورئيس مجلس إدارة الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN)، كندا

السيدة شارين غوكال
مدير جمعية تحدي الأصوليات الدينية، وجمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID)، كندا

السيد فردوس خاراس
مؤسس، Chocolate Moose Media

الولايات المتحدة
مركز كارتر

السيدة جيمي دوبي
المدير التنفيذي، Peace is Loud

السيدة روزا افتخاري
مدير البرامج في معهد صحافة الحرب والسلام (IWPR)، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ميليندا هولمز
استشاري المشروع،
Mobilizing Action for Women and Girls,
مركز كارتر

السيدة سنام نراغي-أندرليني
الشريك المؤسس والمدير التنفيذي، مدير الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN)

السيدة كارين ريان
مستشار أقدم في حقوق الانسان/ مركز كارتر، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة سوزان تهماسيبي
عضو مؤسس ومدير منطقة الشرق الأوسط، الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN)، الولايات المتحدة.

أمريكا اللاتينية
المكسيك
محامٍ متخصص في حقوق الانسان، الجمعية المدنية للعدالة وحقوق الإنسان والجندر، المكسيك.

الأعضاء المؤسسون والرعاة الحاليون

آسيا

أفغانستان
السيدة غيسو جَهانكيري
المدير التنفيذي،
أرمانشهر / OPEN ASIA

الهند
Bharatiya Muslim Mahila Andolan

ماليزيا
All Women's Action Society Society (AWAM)
مركز آسيا والمحيط الهاديء للموارد والبحوث الخاصة بالمرأة
أخواتنا في الإسلام

ميانمار
شبكة السلام النسائية - أراكان

باكستان
السيدة مُسّرات قديم
المدير التنفيذي،
PAIMAN Alumni Trust

السيدة بشرى قديم حيدر
المدير التنفيذي،
مدرسة قديم لوميير
مركز موارد شركات غاه الخاص بالمرأة

الفلبين
السيدة آمنة رسول
الرئيس،
المركز الفلبيني للإسلام والديمقراطية

سيريلانكا
السيدة فيساكا داريماداسا
الرئيس، رابطة النساء المتضررات من الحرب (AWAW)

طاجيكستان
السيدة مليكة بوراكولوفا
إتحاد النساء المحاميات (LWL)
جمهورية طاجيكستان

الشرق الأوسط / شمال أفريقيا

العراق
السيدة فاطمة البهادلي
مدير جمعية الفردوس العراقية

السيدة ئالا علي
عضو سابق في مجلس امناء جمعية الأمل العراقية
وباحثة في قضايا بناء السلام و تحويل النزاعات

سوريا
السيدة دانا عابدين
السيدة عبير حاج ابراهيم
مؤسس، مبادرون/ المواطنون الفاعلون في سوريا

السيدة غادة الرفاعي
مبادرون/ المواطنون الفاعلون في سوريا

1779 Massachusetts Avenue, NW Suite 605 | Washington, DC 20036
info@icanpeacework.org | www.icanpeacework.org

For more information or to inquire about joining WASL, please contact info@icanpeacework.org, visit www.WASLglobal.net, and follow @WASL_link on Twitter.

ICAN International Civil Society Action Network
For women's rights, peace and security